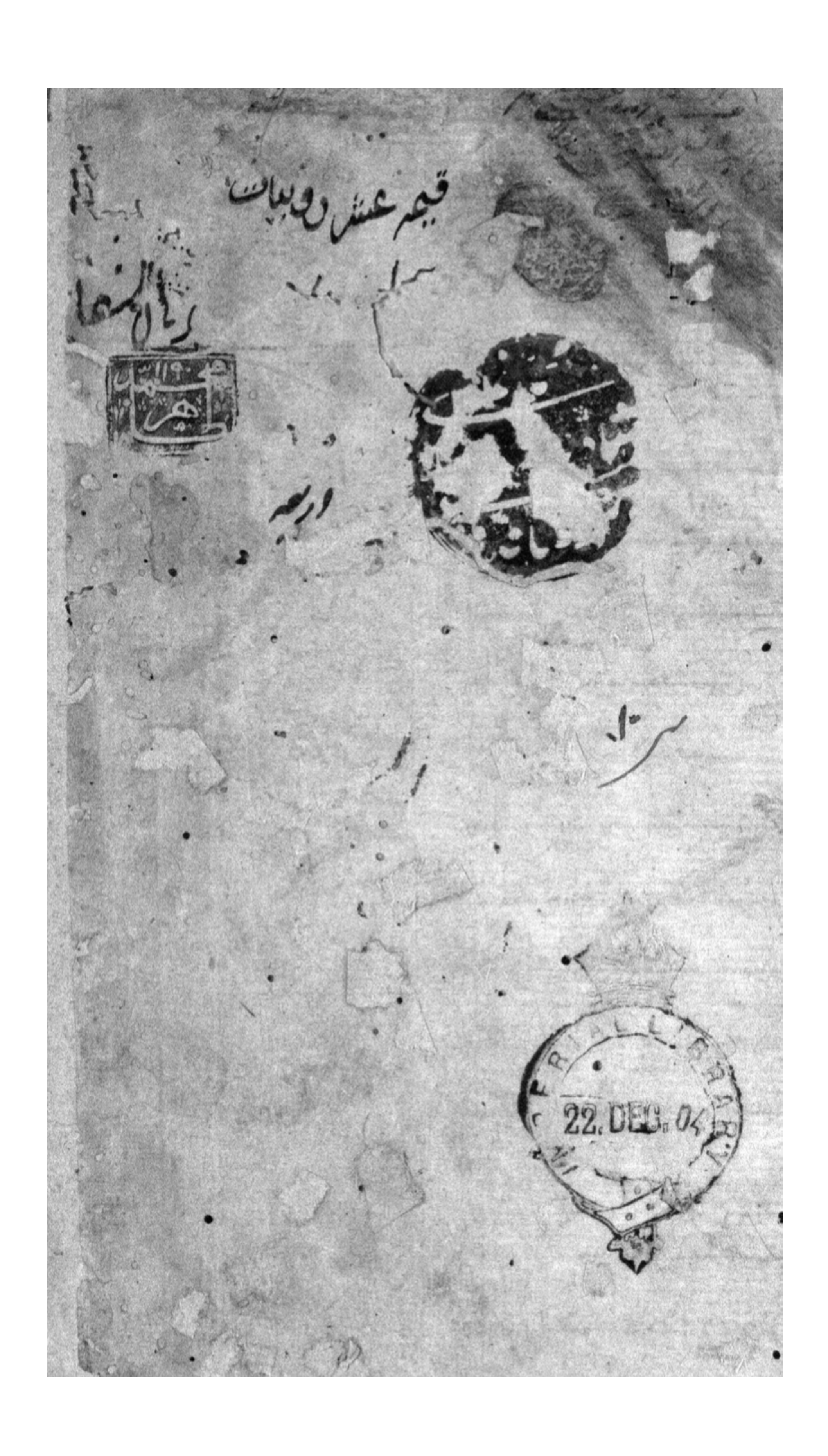


كتاب الشفاء




22. DEC. 04

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المقالة الاولى من الفن الخامس من الجملة الاولى وهي
في البرهان من المنطق وفيها اثنا عشر فصلا ١ في الدلالة
على الغرض من هذا الفن ٢ في مرتبة كتاب البرهان ٣ في كون
تعليم وتعلم فبعلم قد سبق ٤ في تعديد مبادي القياسات بقول كلي
٥ في المطالب وما يتصل بها وذلك في بيان اصناف مبادي
العلوم واصناف الحدود الوسطى ٦ في كيفية اصابة المجهولات
من المعلومات ٧ في البرهان المطلق وفي قسمية اللذين احدهما
برهان لم والاخر برهان ان ويسمى دليلا ٨ في ان العلم اليقيني
بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعات بسبب حدود
البرهان من ذلك ٩ في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب
في موضوعه وفي الاستقراء وموجبه والتجربة وموجبها
١٠ في بيان كيفية كون الاخص علة لانتاج الاعم على ما دون
الاخص وابانة الفرق بين الاجناس والمواد وبين الصور

لمي بكسر اللام وفتح الميم واما اللمي بكسر اللام مع تشديد الميم كما اشتهر فانه غلط وفتح يكون فيهم كذا وكذا انّيّ بكسر اللام وفتح النون المشددة فيه بلا هو بين كما اشتهر صدق

الفصول



والفصول التي اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها
وعلتها وساير شرائطها ١٢ في مبداء البرهان فصل ا في
الدلالة على الغرض من هذا الفن لما كان العلم المكتسب
بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكري قسمين احدهما
التصديق والاخر التصور وكان المكتسب بالفكرة من التصديق
حاصلا لنا بقياس ما والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلا
لنا بحد ما وكان كما ان التصديق على مراتب فمنه يقيني يعتقد
معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل
ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذا كان
لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين وهو
ما الذي انما يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني
الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة
من الفعل بل هو بحيث لو عني ان ينبه عليه بطل استحكام
التصديق الاول وان كان معتقدا كان جائز الزوال
الا ان الاعتقاد الاول متقرر لا يعتقد معه بالفعل نقيضه
امكان ومنه اقناعي ظني دون ذلك وهو ان يعتقد الاعتقاد
الاول ويكون معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة

من الفعل ان لنقيضه امكانا فان لم يعتقد هذا فلان الذهن
لا يتعرض له وهو بالحقيقه مظنون كانت القياسات ايضا
على مراتب ... يقع اليقين وهو البرهاني ومنها ما يوقع
ان كان مولفا من مقدمات يقينية حقة
شبه اليقين وهو اما القياس الجدلي واما القياس السوفسطي ثم
المغالطي ومنها ما يقنع فيوقع ظنا غالبا وهو القياس الخطابي واما
الشعري فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخييلا محركا للنفس الى انقباض
وانبساط بالمحاكاة لامور جميله او قبيحه ولنقم كان التصور المكتسب على
مراتب فمنه تصور للشي بالمعاني العرضية التي تخصه مجموعها او على
وجه يعمه وغيره ومنه تصور للشي بالمعاني الذاتية على وجه تخصه
وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور الذي يخصه من الذاتيات
وحده اما ان يشمل على كمال حقيقه وجوده حتى يكون صورة معقولة
موازية لصورته الموجودة اذ لم يشذ منها شي من معانيه الذاتيه
واما ان يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها كل القول المفصل
المستعمل في تميز الشي وتعريفه ربما كان انما يميز المعرف تميزا عن
بعض دون بعض فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان
بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان انما يميزه عن الكل فان كان
بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس قريبا فيه وان كان

بالذاتيات

هو الجدل ان كان مولفا من مقدمات مشهورة والقياس ... المغالط ان كان مولفا من مقدمات شبيهة بالحق وليست كذلك ... للسوفسطائي ما يوقع تخييلا

وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حد تام وعند
المحصلين ان كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ [illegible]
شئ فهو حد تام وان كان يشذ منها شئ فليس [illegible] [illegible] عرض
في التحديد ان يحصل تميزها بالذاتيات فقط الا ترى الى قولك
بالعرض متميز بيان الماهية وبانه هو هو
ان الانسان جسم ناطق مائت فليس هذا وان تميز بالذاتيات
بحد تام لانه اخل بفصول الاجناس متوسطه وكذلك ان كان اشتمل
على فصول الاجناس المتوسطه وكان للشئ وحده بغير شركة
غيره فصول كثيرة وكان في واحد منها كفاية في التميز لم يكن
به وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان تذكر جملتها حتى يكون
الحد الحقيقي فلهذا ليس رسم الحد ما قيل من انه قول وجيز مميز
للشئ بالذات بل ما قاله المعلم الاول في كتاب الجدل ان الحد
قول دال على الماهية يعني بالماهية كمال حقيقة الشئ الذي بها
هو ما هو وبها يتم حصول ذاته وهذا الكتاب هو الذي يفيدنا المواد التي
اذا جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين وهو القياس
البرهان ويفيدنا المواد التي اذا جعلت اجزاء حد كان الحد
موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل البرهان التصور بنوع ما مبدأ
للتصديق لان كل مصدق به متصور وليس كل متصور مصدق

ما يصدق

به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها
تركيب قول جازم كلها متصورة وليست بمصدقة بل الاقوال
الجازمة ... يصدق بها ولكن تكون ذلك من وجهين
اما التصور فمن جهة ان معناها قايم في النفس كقولك الانسان
حيوان واما التصديق فلان معناها مضاف الى حال الشي في
نفسه بانه كما تصور اي انه كما حصلت منه صورة معقولة من
نسبة او وقعت بين حدين بها كذلك الحال الحد بها في الوجود و في نفس
الامر فاذا كان هذا هكذا فيشبه ان تكون التصديق بوجه ما
كالتمام للتصور ويكون ساير اصناف التصورات التي لا ينفع في
التصديق مطرحة في العلوم وانما يطلب منها في العلوم ما يعين
في التصديق فاذا كان هذا هكذا فيجوز ان يكون انما نسب هذا
الكتاب الى القياس دون الحد بان يسمى كتاب البرهان
لهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا فاذا
ذكرنا غرض الكتاب وهو افادة طرق الموقعة للتصديق اليقيني
والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظ وهي التوصل الى العلوم اليقينية
والتصورات الحقيقية النافعة لنا بل الضرورية لنا اذا شرعنا
في استعمال هذه الالة التي هي المنطق واخذنا نرتب بها العلوم

بعض ولان التصديق بمنزلة التصورة والتصور بمنزلة المادة وكل صورة تركيبية يستلزم مادة ولا عكس فيكون اكتساب القياس البرهاني مستلزما لاكتساب الحد الحقيقي فلهذا قيل ان هذا الكتاب كتاب البرهان ولم يقل انه كتاب البرهان والحد معا صح

النظرية

النظرية والعملية معاً فصل ٢ في مرتبة كتاب البرهان

لان الفنون التي سلفت سلف اكثرها على نحو طبيعي من الترتيب فكان من حق الفن الذي في البسائط ان يقدم على الذي في القياس وكان من مكان من حق الذي في القياس المطلق ان يقدم على القياسات الخاصة واما هذه الفنون التي انتقلنا اليها فمن الجائز ان يقدم بعضها على بعض وليس الى شيء من التراتيب والاوضاع حاجة ضرورية لكن الاشبه ان يكون المعلم الاول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل ساير الفنون لان الغرض الافضل في جميع ما سلف وفي القياس نفسه هو التوصل الى كسب الحق واليقين وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون ساير الفنون والاولى في كل شيء ان يقدم الاهم وان يصير الى الشغل الى الغرض قبل النفل واما ما يفيده ساير الفنون فانه من الامور التي ينتفع بعضها في الامور المدنية المشتركة دون استفادة الكمالات الخاصة الا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشر ليحذر والكمال الخاص قبل الكمال المشترك وذلك لان بعضها يتعلم ليتحرز منه وبعضها ليرتاض به او ليكبح به معاند الحق وبعضها ليقتدر به على مخاطبة الجمهور في حملهم

البرهان هو المركب من المقدمات اليقينية ... اكانت من ذاتها او من سبب مقدمات اخرى

جع الجمع

على المصالح لما يظنون منه ظنا او يتخيلون تخيلا وجميع ذلك مما لا
يغني ... عن تلخيصه لتكملة الاقسام لكن من الناس من راى ان الاصوب
هو ان ... عمم الجدل على هذا الفن فاستنكر ما يقوله
كل النكير ورده عليه كل الرد وليس يستحق الرجل كل ذلك النكير وكل
ذلك الرد فلان من وسع وقته للتاخر واملى له في الاجل فسلك
هذا السبيل كان ذلك احسن من وجه وان كان الاول احسن من
وجه فان الاول احسن من وجه حسن الاختيار والتشفقه
على الروزجار والثاني احسن من جهة اختيار حسن التدريج
وذلك لان مدار الجدل انما هو على القياس والاستقراء ومن كل
واحد منهما برهاني وغير برهاني والقياسات البرهانية
الاولى هي المولفه من مقدمات محسوسة ومجربة واولية او
اولية القياس كما ستقف عليه والاستقراءات البرهانية هي
المستوفية المذكورة فاما القياس الجدلي فهو من المقدمات
المشهورة واستقرا او من المستوفية بحسب الظ وبحسب الدعوى
وكل مقدمة محسوسة او مجربة او اولية فانها مشهورة وفي
حكمها ولا ينعكس وكل استقرا حقيقي فهو ايضا استقراء بحسب الظ
ولا ينعكس وليس كل ما اورد في الجدل فهو شي بعيد عن البرهان

لتكملة ... المولف من المشهورات
الجدل قياس مولف من المشهورات
عند الجمهور وارباب الصنايع
او المسلمات عند الخصم وفيها
بين اهل تلك الصناعة
لانتاج قول اخر والمشهورات
والمسلمات ربما كانتا صادقتين
وربما كانتا كاذبتين و
المشهورات قد يكون
اولية وقد يحتاج الى البيان
وهما لا يدخلان في الجدل
من حيث انهما صادقتان
او كاذبتان او من حيث
الاولية بل من حيث
الشهرة او التسليم كقولك
كشف العورة
والظلم قبيح
جع الجمع

بل كثير

بل كثير من المواد البرهانية مذكور في الجدل لكنها لم يوجد من حيث
هي صادقة بوسط او بلا وسط بل من حيث هي مشهورة ولو
اخذت من حيث هي صادقة لم يرض بمشهورات غيرها صادقة
فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة البرهانية الاولى
نعم سيتشعب شعب البرهان الى مواد لا يكون مشهورة ولكن
ليس تلك المواد الاولى للبرهان ومع ذلك فان النسب التي
يكون بين تلك المواد البرهانية لا ينفع الجدل استعمالها بل انما
لا يستعملها لانه ليس له الى معرفتها سبيل واما النسبة التي بين
تلك الحدود فيستعمل في الجدل لكن الحدود انفسها ربما دقت
عن الجدل وفي المنطق لا يعطى الحدود بل يعطى النسب التي بين
الحدود فاذن نسب المواد التوالى مما يعطى ايضا في تعليم صناعة
الجدل بحسب المنطق واذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة
النسب التي يعطى في تعليم قانون الجدل وهما شيئان مختلفان الى
المواد الاولى للبرهان والى النسب التي يعطى لحدود المواد في
تعليم قانون البرهان وهما شيئان مختلفان نسبة صورة
القياس المطلق الى القياس البرهاني واذا كانت هذه النسبة احدى
الدواعي الى تقديم القياس فكذلك هي احدى الدواعي الى التقديم

ا روبع الجدل اعم من حيث المادة من البرهان
من حيث المادة ويكفى ذلك لتقديم فن الجدل على
فن البرهان الان [illegible] الاخر هو ايضا صالح الان
يصير بالتقديم عليه [illegible] النسب التى
هى جنس الصورة صح

لمواد
فيه بحث اما اولا فلان الصواب التعرض لشئ [illegible]
واما ثانيا فلان قوله بل اشارة الى معنى لم يذكر قبل
وعلى هذا كان قوله يستتبع غير مشهور فيكون قوله بل لغوا
وان جعل قوله غير مشهور بمعنى السالبة وجعل [illegible]
غير مشهور معدولة كان خلاف القانون فان الغرض
فى التناسب للعدول وليس للسلب
صح

صح
وكونها اعم من المواد والنسب التى فى القياس البرهانى

المطلق على القياس البرهانى

اي بين نسبة القياس المطلق الى الخطابة [illegible] البرهان وبين اعمة مشهورة داخصة الصادق

كتاب الجدل لكن بينهما بعد ذلك فرق وذلك لان العام قد يكون
مقوما للشيء وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس
البرهاني هو نسبة [illegible] مقوم ونسبة المشهور الى الصادق بلا وسط
ليست ليس نسبة امر مقوم ولذلك اذا التفت الانسان الى
الصادق بلا وسط من حيث هو صادق بلا وسط ولم يلتفت
الى شهرته بل فرض مثلا انه غير مشهور بل شنيع ما اوقع ذلك خللا
في التصديق به كما لو سلب عن القياس البرهاني حد القياس
المطلق لاختل بل لامتنع لكنه وان كان كذلك فان الابتداء بالاعم
ثم التدرج الى الاخص يشعر فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه
في ذلك الاعم امر نافع وان كان الاعم ليس مقوما وعلى هذه
الصورة حصلت ملكة البرهان فانه انما فطن اولا للجدل ثم
انتقل الى البرهان وايضا فان الامور المجهولة اذا طلبت فانما
يتوصل اليها في اكثر الامر بان يورد اولا قياسات جدلية
على سبيل الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس البرهاني وهذا شيء
يستعمله في صناعة الجدل واما صناعة الخطابة والشعر فبعيد
ان يعم النفع في الامور الكلية النظرية وذلك لان موضوعها
الامور الجزئية وان تعلقت الى الامور الكلية فلمنت هي والامور

(interlinear) ولو كان التشهير مقوما لكان كذلك
(interlinear) او وان كان حصل بينهما فرق

(margin) شنيع [illegible] ورفع العين مقابل المشهور

(margin) غير لواضح كل شنيع التصديق ان العام مقوم للخاص فاذا اشار العام بعدم الالتفات مثلا لم يكن التصديق من حيث هو خاص

الكلية واما المغالطة فانها وان شاركت الجدل في انها كانت
اولاً قبل البرهان في الزمان فانها انما كانت تتقدم تقدم الضار لا
النافع وتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطة ليست مما ينتفع
بوجه ولا مادتها بمشاركة لمادة البرهان بوجه بل لا المادة
المغالطية تحمل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ولا بالعكس
والخطابة قد تقدمت ايض على البرهان في الزمان فكانت اما
مشابهة بالجدل في حكم الجدل او كانت على حكم المغالطة وليس
التقدم في الزمان هو المقصود بل التقدم النافع الذي مع مشاركة
ما فصل ٣ في ان كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق التعليم و
التعلم منه صناعي مثل تعليم التجارة والصياغة وانما يحصل بالمواظبة
على استعمال افعال تلك الصناعة ومنه تلقيني مثل تلقين
شعر ما او لغة ما وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الاصوات
والالفاظ ليحصل ملكة ومنه تاديبي وانما يحصل بالمشورة
بتعلمه ومنه تقليدي وهو ان يالف الانسان اعتقاد راى
ما وانما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم ومنه تنبيهي كحال من
يعلم ان المغناطيس يجذب الحديد لكنه غافل عنه في وقته ولا
يتفطن بذلك عند احساسه جاذبا للحديد فيتعجب منه فيقال له

اشارة بذكر الى ان ليس المراد من العلم انما ماخوذ منه على

والتعليم والتعلم هو الصورة الذهنية فقط بل هو اعم منها ومن الملكة صدق

هذا هو التفاطيس الذي عرف حاله مع تنبه ويزول عنه
التعجب او يمكن يخاطب بالاوايل فلا يفطن لها النقص في العبارة
او في ذهنه فيحتال في تقرير حاله ومنه اصناف اخر وليس شيء
منها بذهني او فكري والذهني والفكري هو الذي يكتسب بقول
مسموع او معقول من شانه ان يوقع اعتقادا او رايا لم يكن او
يوقع تصورا ما لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون
بين انسانين وقد يكون بين انسان واحد مع نفسه من جهتين
فيكون من جهة ما يحدس بالحد الاوسط في القياس مثلا معلما
ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس متعلما والتعليم والتعلم بالذات
واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو انسياق ما الى
اكتساب مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما
وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلية تعليما
مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فانما
يحصل بعلم قد سبق وذلك لان التصديق والتصور الكائنين
بهما انما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع او معقول ويجب
ان يكون ذلك القول معلوما اولا ويجب ان يكون معلوما لا كيف
اتفق بل من جهة ما شانه ان يكون علما [illegible] ان لم يكن بالفعل

فيحتال

فبالقوة

فبالقوة اما التصديق فيتقدمه معلومات ثلث احدها تصور المط
وان لم يصدق به بعد والثاني تصور القول الذي يتقدم عليه
في المرتبة والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه مقدم
في المرتبة فيتبع هذه الثلثة المعلومات تصديق بالمط وسواء
جعلت القول الذي يتقدم عليها بالمرتبة قياسا او استقراء
او تمثيلا او ضميرا او غير ذلك فلابد من مقدمه او مقدمات يحصل
العلم بها من وجهين من جهة التصور اولا والتصديق ثانيا
حتى يكتسب بها تصديق لم يكن واما التصور فيجب ان يتقدمه
تصور اجزاء الحد والرسم لا غير وفي الصناعات العملية ايضا انما تو
لى التعلم والتعليم من علم متقدم كما ان متعلم النجارة يجب ان يعلم
اولا ما الخشب وما القدوم وان الخشب من شانه ان ينحت
بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب وما اشبه هذا
واعلم انه لما قيل كل تعليم وتعلم ذهني حسبوا ان الغرض في قوله
ذهني هو ان يفرق عن الحسي قالوا فانه قد يتعلم ايضا حسي عن علم
قد سبق لكن ادرك شيئا بالحس ثم نسيه فهو يتطلبه ويتعرفه
فيكون هذا التطلب الثاني بعد علم قد سبق وهذا مما ليس يعجبني فانه
يشبه ان يكون التعلم والتعليم لا يقع الا ان على ما يستفاد بالحس

الضمير راجع الى المط وتانيثه باعتبار انه دعوى او قضية مدقق

بخلاف التصديق فانه كما سبق كان يحتاج الى التصور ايضا ١٢

ولو ان انسانا اری انسانا غيره شيئا ما عرض علی حسه فافاده

ادراكا بمحسوس لم يكن عنده معرفته فانه لا يوتی لنفس ما فعل

بر للآخر انه علمه شيئا ولا يقال للمفعول به ذلك انه تعلم شيئا

اللهم الا ان يكون انما اراه ما اراه ليحدث له به ملكة ما صناعية

وذلك اذا كان ما يريه هو هيئة عمل وذلك اعتبار ما غير اعتبار

كونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس والاشبه ان يكون

هذا ايض ليس تعليما وتعلما بل تعريفا وتعرفا وان لا يكون ادراك

الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك فان قولهم ان كل تعليم

وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ليس الغرض فيه اي سبق اتفق بل

ان يكون سبقا نافعا في هذا التعليم والتعلم وحاصل الوجود

في هذا التعلم حصول العلة مع المعلم واما الاحساس الاول

فليس سببا موصلا الى الاحساس الثاني ولا جزءا من السبب

الموصل الى الاحساس الثاني نافعا فيه موجودا معه فان اريد

ان يكون هذا الكلام على هذا التأويل كالصحيح فيجب ان يجعل بدل

التعليم والتعلم التعريف والتعرف ويفهم من التعليم والتعلم

ما لا يفهم ... عليه في هذه الكتب بل ما يفهم من التعريف و

التعرف ولا مناقشة في ذلك و... قد قالوا ان قول القايل كل تعليم

قوم

وتعلم

وتعلم ذهني ليس في صحة قول القايل كل تعليم وتعلم فكري فان هذا
القايل يكون قد اخرج بقوله الفكري الحسي فهو لا يعرض لهم ما يعرض
لاولئك وشيء آخر وهو ان الذهني هو الذي يكتسب بالذهن
والذهن غير الحس فاي حاجة الى ما يفصله عن الذي بالحس
والذي عندي هو ان الذهني اصلح من الفكري فان الذهني اعم
من الفكري والحدسي والفهمي فان الفكري هو الذي يكون
بنوع من الطلب فيكون هناك مط ثم يتحرك النفس الى طلب الحد
الاوسط على الجهة المذكورة في اكتساب القياس فلا يزال يستعرض
الامور المناسبة الى ان يجد حدا اوسط واما الحدسي فهو ان يكون
المط اذا سنح للذهن تمثل الحد الاوسط عن غير طلب وهذا كثيرا
ما يكون او ان يكون احدى المقدمتين سانحة للذهن فينضاف
اليها دفعة حدا اما اصغر واما اكبر فيتخلق نتيجة من غير فكر ولا طلب
واما الفهمي فهو ان لا يكون الحد الاوسط حصل لا بطلب ولا بسنوح
بل يسمع من معلم خارج والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا فان
قال قايل ان الفهمي هو فكري ايض لان النفس عند ما تسمع تفكر فيقال
وقد حصلت مباينة في قوله اعم من الفكري والحدسي والفهمي صح
له ان المعلم كلما اورد حدا للقياس فعلمه المتعلم من جهة التصور
كان ذلك دفعة ثم اذا انضاف اليه حد آخر فحصلت مقدمة فان شئت

فيها لم ينتفع بما قال المعلم الا ان يفكر في نفسه فيعلم فيكون هذا

تعليما مركبا من فهمي ومن فكري اذ هو قياس مركب وكل قياس من جملته

فهو تعليم مفرد وكلامنا في المفرد واما ان يرجع الى المعلم فيفيده المعلم

العلم بالقياس فيكون المعلم انما جامع القياس وكلامنا في ذلك القياس

لهذا الكلام فاما ان لم يشك المتعلم فظاهر ان التصديق تبع التصور

المتقدم اي كونه حاصلا له بلا فكر وبلا فهم التصديق

دفعة بلا فكرة وبالجملة يجب ان يفرد التعليم الذي نحن في

اعتباره تعليما واحدا وقياسا واحدا فلا ناخذ خلطا فان الخلط لم

قد يجوز ان يتركب من اصناف شتى فنجد فيها ما يكون فهما دفعة

وما هو غير فهم دفعة وهناك لا يكون انتفاع فان عاد وفكر في

نفسه فذلك تعلم من نفسه او عاد فاستفهم المعلم مرة اخرى

ففهم فالتعلم هو الذي في هذه الكرة ثم قد علم ان الفكرة امر كالحركة

للنفس ينتقل بها من شيء الى شيء ومتردد طالبا الا واجدا فاذا لم

يحصل في التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك

فكرة واذا كان كل تعليم وتعلم للامور العقلية فهو اما على سبيل

الفكر او الحدس والفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي

التصور وكل ذلك ذهني فقولهم تعليم وتعلم ذهني اصوب والشيء الذي

اذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة لشيء آخر فهو اما ملزومه

واما معانده

واما معانده او كلي فوقه او جزئي تحته او جزئي معه والملزوم
اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة باللازم وذلك بالقياس
الاستثنائي من شرطيات متصله والمعاند اذا علم بالفعل كان
ذلك العلم علما بالقوة بمعانده اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه
عند رفع ذلك وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات منفصله
والكلي اذا علم وجود حكم عليه من ايجاب او سلب بالفعل كان
ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس والجزئي اذا علم
وجود حكم عليه بالايجاب والسلب كان ذلك ظنا بالقوة على الكلي
الذي فوقه ان كان المعلوم حكما في بعض الجزئيات وذلك بالاستقراء
الناقص او كان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما
يعم كل جزئي وذلك بالاستقراء التام فالجزئي اذا علم وجود حكم عليه
كان ذلك ظنا بالقوة في جزئي آخر انه كذلك اذا كان يشاركه
في معنى وذلك بالتمثيل فاذن كل صنف من العلم والظن المكتسب
اذا كان اكتسابه ذهنيا فهو بعلم او ظن سابق سواء كان بتعلم
من الغير او باستنباط من النفس وليست هذه كلها سواء
في كونها علما بالقوة بل قوة بعضها اقرب وقوة بعضها ابعد
فان اللازم ليس متضمنا في الملزوم اذا لم يكن لزومه على سبيل

بخلاف اللازم الاعم والستة زوج
فانه يجوز ان يكون من الازواج الاربعة فهو زوج انه
كالزوج وحينئذ الستة [illegible] اربعة [illegible] انه
فاذا قلنا مثلا كلما كان العدد اربعة فهو زوج لا يستلزم
ثم وضعنا العدد اربعة [illegible] انه زوج واما اذا قلنا كلما كان العدد
زوج وكذا رفع للعدد
اربعة [illegible] صدق

وحمل واما اذا قلنا كل ب ا فمعنى هذا القول كل واحد مما تحت ب
ومما يوصف بب ويوضع لب فهو ا فقد ضمنا موصوفات ب في
هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي كانها فعل والعلم بان الاوسط
موجود بالاصغر ليس علما بالقوة بان ليس الاكبر موجود له اذا كان
الاكبر مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مدرجا في كون الاوسط
للاصغر كانه محصور تحته بل الامر بالعكس فانك اذا علمت ان كل
ب ا فقد علمت ان كل موصوف بب هو ا فقد دخلت فيه الموصوفات
بب واما اذا علمت ان كل ج ب فلم يدخل ا الذي هو محمول على ب
في هذا لا بفعل ولا قوة لان قولنا كل ب ا معناه كل موصوف بب
وداخل تحت ب فهو ا وليس قولك كل ج ب معناه كل ج
هو كل محمول ب اذ الكلية في جنب الموضوع فان قال قايل
انه اذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب فذلك
وان كان حقا فليس مفهوم نفس اللفظ بل هو لازم عنه فاذا قلت
كل ب ا فمفهومه كل موضوع تحت ب وليس يجب ان يظن ان
هذا السبق هو في الزمان بل بالذات فمن الاشياء ما نعرفها
الان بالفعل اذا كان معنا معرفة قريبة بالقوة التي كانها فعل
ويكون لتلك المعرفة قد سبقت بالزمان وبعضها انما نعرفها مع

العلم

العلم المحتاج اليه في آن ان يعلم الذي كونه في الزمان لكان علما
بالقوة القريبة جدا ومثال ذلك انك اذا فرضت حدا اكبر واوسط
واصغر فكان الاوسط حاصل الوجود للاصغر وانت تنتظر هل الاكبر
للاوسط لينتج منه الاكبر للاصغر واذا بان لك انه للاوسط بان لك في
الحال انه للاصغر لم يحتج ان تنتظر شيئا وان تنظر في تاليف الاصغر
مع الاوسط بل تبين لك الامران معا في الزمان ولم يحتج ان يطلب
بعد وجود الاكبر للاوسط انه موجود للاصغر ولا في اقصر جزء من
الزمان لو كان ولكن هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات
واليه توجه اول الطلب بالذات وهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع

فصل ٤ في تعديد مبادي القياسات بقول عام تام ان مبادي
كل لا يختص بقياس دون قياس
القياسات كلها اما ان يكون امورا مصدقا بها بوجه او غير مصدق
بها والتي لا تصديق بها ان لم تجر مجرى المصدق بها بسبب تاثير
يكون منها في النفس يقوم ذلك التاثير من جهة ما مقام ما يقع به
التصديق لم ينتفع بها في القياسات اصلا والذي يفعل هذا الفعل هي
المخيلات فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها نحو امور مثل
ما يفعله الشيء المصدق به فيقوم مع التكذيب بها مقام ما قد
يصدق به كمن يقول للعسل انه مرة مقيئة فيتنفر عنه النفس

قيد للشرف ... المصدق بها
مصدق

مع التكذيب بما قيل كما يتنفر عنه مع التصديق به او قريبا من ذلك

وحكايه ان هذا المطبوخ المسهل هو في حكم الشراب ويجب ان

تتخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه فتتخيل ذلك فيسهل عليه ذلك

مع التكذيب به فهذا الواحد هو مبدا القياسات الشعرية ومنافع

القياسات الشعرية عند الجمهور في الامور الجزئية قريبة من

منافع القياسات المعقودة من المصدقات التي يولف منها

قياسات في الامور الجزئية اذا كان الغرض في ايقاع التصديق

فيما هو تحريك النفس على انقباض وانبساط او سكون عنهما واذا كان

ان يقام ما يعقل ذلك وهو مبادي الخطابة

التخيل من شانه ان يفعل ذلك قام مقامه على ان اكثر عوام الناس اطوع

كالمشهورات والمقبولات التي هي مبادي [illegible] صدق

للتخيل منهم للتصديق فهذا قسم واما القسم الذي فيه التصديق فاما ان

يكون التصديق به على وجه ضرورة او على وجه تسليم لا يختلج في

النفس معانده او على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة

فاما ان يكون ضرورة ظاهرة وذلك بالحس او بالتجربة او بما

مستفاده من الظاهر صدق

للتواتر او تكون ضرورية باطنة فالضرورية الباطنة اما ان يكون

مستفاده من الامور الباطنة صدق

عن العقل واما ان يكون خارجة عن العقل ولقوة اخرى غير العقل

واما الذي عن العقل فاما ان يكون عن مجرد العقل او عن العقل مستعينا

فيه بشيء والذي عن مجرد العقل فهو الاولي او الواجب قبوله كقولنا الكل

اعظم

اعظم من الجزء واما الذي عن العقل مع الاستعانة بشيء فاما ان يكون
المعين غير غريزي في العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب
فيكون بعد المبادي وكلامنا في المبادي واما ان يكون المعين غريزيا
في العقل اي حاضرا وهو الذي يكون معلوما بقياس حده الاوسط
موجود بالفطرة حاضر للذهن فكلما احضر المطلوب مؤلفا من حدين
اكبر واصغر تمثل في هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة الى كسب
وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فان من فهم الاربعة وفهم
الزوج تمثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال يتمثل انه منقسم
بمتساويين وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة وتمثل الاثنان تمثل
في الحال انها ضعفه يتمثل الحد الاوسط واما اذا كان بدل ذلك
ستة وثلثون او عدد آخر افتقر الذهن الى طلب الاوسط فهذا
القسم هو الاولى بان يسمى مقدمة فطرية القياس واما الذي
هو خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي تحكم بها
جزما وبالضرورة الوهمية اذا كان تلك الاحكام في امور ليس فيها
للعقل حكم اولي وتلك الامور مع ذلك خارجة عن المحسوسات
فيضطر الوهم النفس الى حكم ضروري فيها كاذب اذ يجعلها في احكام
مثل حكم النفس في ... لما توجد مميزة وقبل ان يثقف

الغريزية هي
الطبيعة التي جبل عليها
الانسان وخلق معها [illegible] الوسط الذي لا يتمثل الا بتغير في
مخلوق على نحو وحالة يدرك [illegible] باعتبار تلك الحالة الى معرفة
زوج ويحصل هذا الوسط [illegible] غريزيا حاصلا بمجرد
الخلقة فيكون امثال هذه الاوساط غريزية ابتداء من الاوساط
الغريزية فالغير غريزية هو الحاصل لا بتلك الحالة والواجب قوله
بل بسبب البواعث الامر او الى الاولى
صدق

ثقف يثقف ثقفا
اي صار حاذقا

بالاراء والنظر ان كل موجود فهو في مكان او في حيز مشار اليه وان
الشيء الذي ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود فان
النفس يحكم بهذا بالضرورة ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ولكن
يكون ساكتا عن هذا ثم اذا نظر العقل النظر الذي يخصه واتف
قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى
آخرى ان كان لها حكم في القبول والتسليم انتج ان للمحسوسات مبدء
مخالفا للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى النتيجة مانعت القوة التي تحكم
القوة العقلية
الحكم المذكور فنعلم انها كاذبة بالضرورة وان فطرتها وضرورتها
غير الضرورة العقلية وان كانت ضرورية قوية في اول الامر واول
ما يكذبها انها نفسها لا تدخل في الوهم ومع ذلك فانه قد يصعب
علينا التميز بين الضرورتين الا ان ينظر في موضوع المطلوب ومحموله
فان كان شيئا اعم من المحسوس او خارجا عنه وكانت الضرورة
تدعو الى جعله ضرورة محسوسة لم يلتفت اليها بل يفزع الى الحجة
والموجود والشيء والعلة والمبدأ والكلي والجزئي والنهاية وما
اشبه ذلك كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل حقايق النوعيات
ايضا مثل حقيقة الانسان فانها مما لا يحمل التبدد ولا يتمثل في
اوهامنا بل انما يلمسها عقلنا وكذلك كل حقيقة كلية من حقايق

نوعيات

نوعيا الامور الحسية فضلا عن العقلية كما سنبين ذلك في موضع
فبان ان البراهين التي من جنس المدركات بالضرورة هي من هذه التي
ندرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية فهذا واما
ما يكون على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم غير صواب غلط
واما على سبيل تسليم غلط واما الذي على سبيل تسليم صواب فهو اما
على سبيل تسليم مشترك فيه واما على سبيل تسليم من واحد خاص
فيكون ذلك نافعا في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص
ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب
فلا ينتفع به المخاطب والقياس فيما بينه وبين نفسه البتة انتفاعا
حقيقيا او مجردا والذي على سبيل تسليم مشترك فيه اما ان يكون
رايا يستند الى طائفة او يكون رايا لا يستند الى طائفة بل يكون
متعارفا في الناس كلهم قبوله وقد مرنوا عليه فهم لا يحلونه محل
التشكك فيه ان كان مثله ما اذا اعتبره المميز وجعل نفسه كانه حصل
في العالم دفعة وهو مميز ولم يعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت
الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن الحياء والخجل فيكون حكمه خلقيا لا عقليا
ولم ينظر الى موجب مصلحتهم فيكون بتوسط لا بضرورة واعرض عن
الاستقراء ايضا فيكون ذلك ولم يلتفت الى انه هل ينتقض عليه بشيء

فحاصل البرهان ان لا يكون امورا محسوسة ولا امورا وهمية والا تخصيصية بل يكون امورا عقلية كلية سواء كانت مستفادة من الحس و... من المحسوسات ... على وجوه

ان هذا قسم آخر
صدق
... البرهان ... هذا
صدق
فان ... البرهان ... وان كان قياسا
... البرهان ...

لقابلين
مَرَنَ على الشيء اعتمر عليه
فيه
قيد للمنفي
صدق
متصلة

واذا فعل هذا كله ورام ان يشكك نفسه فيها امكنه التشكك كقولهم
ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب فان هذه
مشهورات مقبولة وان كانت صادقة فصدقها ليس مما يبين
بفطرة العقل المنزل المنزلة المذكورة بل المشهورات هذه وامثالها
منها ما هو صادق ولكن يحتاج في ان يصير يقينيا الى حجة ومنها ما هو
صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكون في
المشهورات كاذب والسبب في اعتقاد المشهورات اخذ ما تقدمنا با
لاحتراز عنه عند تمثلها في الذهن للامتحان فهذه هي المشهورات
المطلقة واما التي يستند الى طائفة مثل ما يستند الى الائمة او الى
ارباب صناعة وتسمى مشهورات محدودة ومثل ما يستند الى
واحد او اثنين او عدد محصور يوثق به ويخص باسم المقبولات
واعلم ان جميع الاوليات ايضا مشهورة ولا ينعكس كما ان جميع
المصدق بها متخيل ومحرك للخيال ولا ينعكس واما المصوبة فهي ما
على سبيل تسليم غلط فهو ان يسلم المسلم شيئا على انه امر آخر لمشابهته
اياه ومشاركته في لفظ او معنى على ما سنبين في موضعه وهي
المقدمات المشتبهة بغيرها كمن يقول كل عين باصرة ويكون ذلك مسلما له
من حيث يفهم منه احد معاني الاسم المشترك فيأخذ بدله الآخر

يظنّن

فيحسبه انه المسلم او به مغالطة حتى يقع في ان يظن بنفسه او يظن
غيره ان الدينار بمصر وكذلك من يسلم ان كل مسكر خمر واخذ بدله
ما يسكر بالقوة وهذه هي المقدمات المشبهة واما المظنونات
فهي التي يظن ظنا من غير وقوع استقرار جزم وذلك اما لمشابهتها
للامور المشهورة فيكون مشهورة في بادي الراي الغير المتعقب
فاذا تعقبت علم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك ظالما
او مظلوما فان هذا يظن كما يقرع السمع ظنا ويميل اليه ميلا
ثم اذا تعقب كان المشهور انه لا يجوز ان ينصر الظالم اخا كان
او ولدا لكنه في الحال يعمل فعله الى ان يتعقب واما ان يقع
بها الظن على سبيل القبول من تقدم واما ان يقع الظن بها من جهات
اخرى ليس لاخذها على انها مشهورات كمن يرى عبوسا يابيد
فيظنه باطشا به وهذه المظنونات انما ينفع في المقائيس من حيث
ان بها اعتقادا الا من حيث ان مقابلها يختلج في الضمير فاذن
جميع المشهورات وما سلف ذكره ايضا معها نافع حيث ينفع
هي لانها معتقدة فاني صناعة جاز فيها استعمال المظنونات جاز استعمال
المذكورات قبلها كلها ولكن المشهورات ايضا انما ينتفع بها الا من حيث
يجوز ان يتشكك فيها بل من حيث هي معتقدة اعتقادا

للتخيل مقابله فيكون مما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت
وسلمت نافعا نفعها فيصلح استعمالها حيث يصلح استعمال تلك
واما الضروريات الوهمية فانها بالحري ان يكون اقول من المشهورات
لا في النفع بل في شيء ادعاء لنفس الغير المقومة لها فربما
بقيت مشهورة وربما صارت شنعة فيكون كاذبة وشنعة معا
ويكون ضرورتها شنعة ليست بسبب امر تدعو اليه من الغرائز
[illegible] الاخلاق والمصالح بل لما يدعو اليه الفعل فاذن مبادي القياسات
محسوسات ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات فطرية
القياسات ووهميات ومشهورات مطلقة ومشهورات محدودة
ومسلمات ومقبولات ومشبهات ومشهورات في بادي الراي
الغير المتعقبة ومظنونات ظنا ومخيلات فهي اربع عشرة صنفا
وههنا قسم من مبادي المقائيس وهي التي ليست مبادي من جهة
القياس نفسه فان القسم الذي يكون من جهة القياس هو ما قلنا
ولكن هي مبادي من جهة المعلم وهو ان يكلف المعلم المتعلم تسليم
شيء ووضعه ليبتني عليه بيان شيء اخر فيسلمه ويضعه وهذه
هي الامور التي تسمى اصولا موضوعة ومصادرات فصل ٥
في المطالب وما يتصل بها وفي ذلك بيان اصناف مبادي الم

واصناف

حاصناف الحدود الوسط اما المطالب بحسب ما يحتاج اليها ههنا
فانها بالقسمة الاولى ثلثة اقسام وبالقسمة الثانية ستة اقسام
اما بالقسمة الاولى فمطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب
ما على قسمين احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلأ
وما العنقاء والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا
ما الحركة وما المكان ومطلب هل على قسمين احدهما بسيط وهو
يطلب هل الشي موجود على الاطلاق او ليس موجودا على الاطلاق
والاخر مركب وهو يطلب هل الشي موجود كذا او ليس موجودا
كذا فيكون الموجود رابطا لا محمولا مثل قولك هل الانسان موجود
حيوانا او ليس بموجود حيوانا ومطلب لم على قسمين فانه اما
بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة لاعتقاد
القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا ما واما بحسب الامر
في نفسه وهو يطلب علة وجود الشي في نفسه على ما هو عليه
من وجوده مطلقا او وجوده بحال واما مطلب الاي والكيف
والكم والاين ومتى وغير ذلك فهي راجعة بوجه ما الى الهل
المركب فان اراد احد ان يكثر المطالب بتعديد هذه فليفعل
طالب العلمية الذاتية هي تلك ومع ذلك فان مطلب اي تحا بسيط

يعني ان مطلب هل يطلب به التصديق باحد طرفي النقيض ان الوجود والعدم فان كان ذلك الوجود والعدم هو وجود الشي او عدمه في نفسه فيكون هليه بسيطا او وجوده او عدمه لامر آخر فيكون هليه مركبه صدق

ولكن مطلب لم

فان معنى الاول هل الانسان يوجد حيوانا ناطقا ام غير ناطق ومعنى الثاني هل زيد يوجد ابيض ام لا ومعنى الثالث هل زيد يوجد طوله خمسة اذرع ام لا ومعنى الرابع هل زيد يوجد في السوق او لا في هذا اليوم ام لا فيكون الكل راجعا الى الهل المركب صدق

هذه البواقي واشد دلالة على المطلوب وانما يطلب غير الشئ مما يخصه
وتلك اوسع مذهبا واعرض مجالا وان احب احد ان يجعل مطلب
اي شيئا لا بو جدعا طالب كيف وكم واين وغير ذلك فليفعل فخ يكون
مطلبا هل ولم يطلبان التصديق ومطلبا ما واي يطلبان التصور
فطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم لكل مطلب واما مطلب ما الذي
بحسب تحصل الامر في نفسه فمتاخر عن مطلب هل البسيط فان الذي
يسلب ما ذات الحركة وما الزمان فانما يطلب ما شيئا امر موجود
عنده واما ان يطلب احد هل حركة او هل زمان او هل خلاء
او هل الرجل شيئا هو موجود فيجب ان يكون قد فهم اولا ما يدل
عليه هذه الاسامي فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم
هل ذلك المدلول عليه موجودا او غير موجود ولا ينعكس ولا يذهب
عليك ان الفرق بين ما ذا يدل عليه الاسم وبين ما الشئ في نفسه
غير قليل ونفس اعطاء الحد في جواب ما هو لا يدل على ان الشئ
موجود او غير موجود وان كان الحد انما هو بالحقيقة للموجود لكن
لا نتوقف في اول الامر من هذا القول حد مجازي بحسب الاسم
او حقيقي بحسب الذات الا بعد ان نعرف ان الذات موجودة
ولذلك يوضع في التعاليم حدود اشياء يبرهن على وجود

لا نعرف

من بعد

من بعد كالمثلث والمربع واشكال اخرى حدث في اول كتاب اسطقسات
الهندسة وكان هذا حدا بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها
بعد فصار الحد الذي بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات بل صار
حدا بالحقيقة ويجب ان يعلم ان الفرق بين الذي يفهم من
الاسم بالجملة والذي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فكل انسان
اذا خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم
اذا كان عالما باللغة فاما بالحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة
المنطق فيكون احد الامرين معرفة والثاني علما كان الحس معرفة
والعقل علم ومبادي العلوم تختلف في تقديمها على العلوم وتصدير
التعاليم بها ففي بعضها انما يوضع ان الامر موجود او غير موجود
فقط لان الضرورة تدعو فيها الى هذا المقدار كقولنا ان الامر
لا يخرج عن طرفي النقيض او مثل وضعهم ان الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية وبعضها انما يوضع اولا ماذا يدل عليه الاسم
كما ذكرنا من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب
الاسطقسات ثم من بعد ذلك بين وجودها وفي بعضها
يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة في فاتحة علم
العدد ونحن مستقصون لهذا فنقول الامور التي يذكر في المبادي

اعلم ان مسائل
العلم اما تصورات وتسمى
حدودا واما تصديقات بديهية
وتسمى علوما متعارفة واما تصديقات عينا
نظرية تأخذ في العلوم الاخر واخذت
بحسن الظن وتسمى اصولا موضوعة واخذت
بطريق الانكار وتسمى مصادرات ه

فيوق الوحدة هي ما يقال به الشيء ما انه واحد ه

منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة انما يليق بها
ان يستدعي فيها التصديق لا الا ان يعطي لها الحدود فان التركيب
الخبري انما هو للتصديق واما الحدود فللمعاني المفردة وما في حكم المفردة
والقضايا المتعارفة والاصول الموضوعة مركبة فاذن لا يتحقق
فيها معنى اعطاء الحد والمهية ولا بد من ان يقبل بالمسلمة ليبين
بواسطتها وقد حصل من هذا ان هذا القسم من المبادي توضع
المسلمة واما المعاني المفردة فمنها ما هي اعراض موضوع الصناعة
ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة واثاره ولواحقه
ولوازمه فما كان منها من اعراض موضوع الصناعة واثاره ولواحقه
فهي التي يطلب في الصناعة ليصح فيها وجودها في تلك الصناعة وليس
وجودها الا للموضوع فيكون النظر في انها موجودة لموضوع
الصناعة لتلك الصناعة وذلك هو النظر في انها موجودة فاذن
اثبات وجودها الى تلك الصناعة فهذه لا يجوز ان يكون بينة
الوجود ومجهولة لموضوع الصناعة اذ موضوع الصناعة كما تبين
لك من بعد هو ماخوذة في حدها ووجودها ان يكون لموضوع
هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بينة الوجود وانما
يطلب وجودها لموضوع الصناعة بل وجودها مطلقا لذلك

الصناعة

عم ار/ اصلا صدق

الصناعة تستحيل ان يفرض وجودها مطلقا في المبادي واذ لابد
من ان يفهم حدودها فيجب ان يوضع حدودها في المبادي فهذا القسم
حدودها في المبادي دون وجودها واما ما كان من المفردات
داخلا في جملة الموضوع فلابد من ان يفهم ولابد ايضا ان تعرف
بوجودها وانها حقه معا فانها ان لم يفهم معنيها لم يمكن ان تعرف
بشي من امرها فان لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شي لها
واذ لا يورد في العلوم البرهانية الاشياء داخلا في الصناعة
والداخل في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه
واما احكام الموضوع فان بعض المفردات يوضع حدودها
في المبادي دون وجودها وبعضها يوضع حدودها ووجودها
واذ ما خلا المفرد مركب والمركب النافع في العلوم قضية
والقضية انما يوضع وجودها لا محالة دون حدها وعلى ما قلنا
فتبين من جميع ذلك ان من الامور المصدرة في الصناعة ما يوضع
بهليته فقط ومنها ما يوضع بماهيته ومنها ما يوضع بهليته و
ماهيته واما مطلب لم فانه على كل حال متاخر عن المطلبين معا
فان ما لم يتصور معناه فان طلب اللم فيه محال وما تصور ايضا معناه
وانه ما هو وما معنى الاسم الدال عليه ولم يعلم انه موجود ا

نعرف

بغير ما مطلقا وهل كذا
صدق

اي مطلب لم مطلقا سوا كان بحسب القول او بحسب الامر
نفسه والذي بحسب الامر نفسه سوا كان
بحسب وجود الشي في نفسه او بحال له
صدق

اوجوده بحسب نفسه او عدمه
بحسب نفسه فهو اشارة الى
المطلب البسيط كان الاول
اشارة الى المطلب المركب
صدق

وغير موجود بحال او على الاطلاق فان طلب اللم فيه ايض صح ولكن
طلب اللم الذي بحسب القول ربما كان مقدما على طلب اللم الذي الذي
بحسب الامر في نفسه فربما صح عندنا بالقياس ان جرب ولا ندري العلة
في نفس الوجود لكون جرب فيكون قد علمنا انا لم نعتقد ان جرب
ولم نعلم انه لم كان جرب في نفس الامر وربما كان مطلب اللم الذي
بحسب الامر في نفسه غير مفتقر الى تقدم مطلب اللم الذي بحسب
القول وذلك اذا كان الشي بينا بنفسه بالحس واما علته فخفية
مثل جذب المغناطيس للحديد فان ذلك ليس يمكن ان يثبت بالقياس
او يطلب باللم حتى يعطى الحد الاوسط فيه ولكن اذا اصيب بالحس خطر
بالبال طلب اللم فيه فيطلب لم صار مغناطيس يجذب الحديد
فيطلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق به وكثيرا ما يتفق
ان يكون الحد الاوسط في القياس وهو علة القياس علة ايضا للامر
في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد

فصل ٦ في كيفية اصابة المجهولات من المعلومات كل مطلب من هذه
فانما يتوصل الى نيله بامور موجودة حاصلة ولكن ههنا
موضع شك في ان المعدوم الذات في الوجود كيف يتصور
اذا سئل عنه ما هو حتى يطلب بعد ذلك هل هو فان لم يحصل الله

١١٧

ولما حصل ... النفس الى نسبة
ان ادراك العقلية نسبة
الموجودات الى بنا فى البستان من الجوهر
المركبات الى بنا في الحصل والارتجى للبستان
فيه وكما لا يحصل فى البستان والاخضر
الاصور ما يوجد فى البستان بربيع
وما يصور ما ليس ... الصورة
كما ليس صورته حالنا من الصورة
اصلا كذلك ثم لا ادراكات النفس والشاعر
الاصور ما فى العالم من اللوازم والملزوما
فلا يرتسم فيها صور ما ليس فى الوجود
فاذا لم يرتسم فيها فكيف يحكم عليه
الا ان يرتسم موضوعا فى الوجوب والسلب
فان السلب يسلب عن امر كان الايجاب
ابحاث بلغ صلى

فى النفس معنى كيف يحكم عليه بانه حاصل او غير حاصل والمح لا صورة له فى الوجود
فكيف يوجد عنه صورة فى الذهن يكون ذلك المتصور معناه فنقول فى جوابه
ان هذا المح اما ان يكون مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان يتصور
البته الا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا الخلاء وضد الله جل وعز
فان الخلاء يتصور بانه للاجسام كالقابل وضد الله جل ثناؤه يتصور بانه لله كا
المحاذ ابا رد فيكون المح يتصور بصورة امر ممكن بنسب اليه المح ويتصور
نسبته اليه ونسبته به واما فى ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا اذا
لم يولما الذى فيه تركيب ما وتفصيل مثل غِزْأَيِّل وعنقاء مُغرب وانسان يطير
فانما يتصور او لا تفاصيله التى هى غير محال ثم يتصور لتلك التفاصيل اقترانا
ما على قياس الاقتران الموجود فى تفاصيل الاشياء الموجودة المركبة الذوات
فيكون هناك اشياء ثلثة اثنان منهما جزآن كل بانفراده موجود والثالث
تاليف بينهما هو من جهة ما هو تاليف متصور بسبب ان التاليف من جهة
ما هو تاليف من جملة ما يوجد على هذا النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم
فيكون المعدوم انما تصور لتصور متقدم للموجودات فنقول الآن انه اذا كان
حصل عندنا حكم على كلى او قبل حصوله اما بينا بنفسه مثل ان كل انسان حيوان
والكل اعظم من الجزء او بينا بالاستقراء او بتجربة على الوجود الذى يصدق
بها بالاشياء من غير استعانة بحس فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزئى

عنقا نام سيمرغ و سختى زمانه و نام ...
وزن دراز گردن کرکر
و تشبيهها به

غِزْأَيِّل
بكسر الهمزة وتشديد
الياء كوزن ...

المفرد او المركب

ان يحث موضوعه

تحته ولكن جهلناه بالفعل فلا نعرف مثلا ان زيدا الذي بالهند حيوان
لانا انما عرفناه بعد بالقوة اذ عرفنا ان كل انسان حيوان وانما جهلناه
بالفعل لانه يحتاج ان يجتمع لنا الى هذا العلم علم آخر او علمان اخران حتى
يخرج الذي بالقوة [illegible] ذلك لانه يجب ان نعلم ان زيدا
موجود وان نعلم انه موجود انسانا فاذا حصل لنا بالحس معرفة
انه موجود وانه انسان من غير ان كان مطلوبا او متعلما واقترن
[illegible] كان حاصلا عندنا ايضا بغير قياس اقترانا على التاليف الذي
من شانه ان يحدث بالذات علما ثالثا علمنا ان زيدا حيوان
فيكون عن معرفة وعن علم اجتمعا حدث لنا علم اما المعرفة منهما
فهو ما كان من الحس واما العلم مما كان من الفعل والمعرفة
حدثت في الحال واما العلم فقد كان معنا قبلها وهذا الذي
يحصل منهما فقد يجوز ان يكون قد كان لنا مطلوبا وطلبنا
مباديه الموصلة اليه ويجوز ان يكون سابقا قد انسقنا اليه انسياقا
لموافاة اسبابه من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يتقدم تصور
المط ومباديه على كل حال وقد يتفق ان لا يكون هكذا بل يكون
الحكم على الكلي حاصلا عندنا بقياس والحكم على الجزئي حاصلا بقياس
اخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث ولكن وان كان كذلك فان -

في الفرق بين المعرفة والعلم

القياسات الاولى يكون من مقدمات بينة بنفسها او مكتسب
بالاستقراء والتجربة والحس من غير قياس على ما توضح بعد ثم
ان السائل ان يسئل احدا فيقول هل نعلم ان كل اثنين زوج ومعلوم
ان جوابه الى اعلم ذلك فيعود ويقول هل الذي في يدي هو زوج
او فرد وعدد الناس الذين بمدينة كذا زوج او فرد فان اجيب
بانا لا نعلم ذلك عارضوا فقيل ولستم تعرفون ان كل اثنين زوج عدد
فان هذا الذي في يدي اثنان ولم تعرفوا انه زوج وقد قيل
في تعليم الاول ان قوما اجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم فقالوا
نحن انما نعرف ان كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب
فاسد فانا نعرف ان كل اثنين موجود عرفناه او لم نعرفه فهو
زوج فنقول بل الجواب عن هذا انا لم نقل انا نعرف كل اثنين زوج
فاذا لم نعرف اثنينا زوجا انتقض قولنا وايضا لم نقل انا نعرف من كل
شيء هو اثنان في نفسه انه اثنان فيعرف انه زوج بل قلنا احد قولين اما ان كل
اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج او كل اثنين في نفسه عرفناه
انه او لم نعرفه فهو في نفسه زوج فاما القسم الاول فلا ينتقض
بالشبهة التي اوردت واما الوجه الثاني فهو معرفة عامية
لا ينافيه قصد الجهل الخاص لانا [illegible] لم نعلم ان الذي في يد فلان

لم تعرفوا انه زوج

اي كل اثنين احصاه فهو زوج
فقيد الموضوع بالمعرفة
صح

فلان زوج او ليس بزوج فعلمنا ان كل اثنين فهو في نفسه زوج
ثابت معناه غير باطل واما جهلناه فانه داخل في علمنا بالقوة
لا بالفعل فالجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا واذا حصل
عندنا ان الذي في يده اثنان وتذكرنا المعلوم الذي كان
عندنا عرفنا في الحال ان الذي في يده زوج فاذن مجهولنا
غير معلومنا وليس اذا لم نعرف ان شيئا ما فهو زوج ام لا لانا لا نعرف
انه اثنان ام لا يبطل ذلك انا نعلم ان كل ما هو اثنان فهو زوج فيكون
قد علمنا ايضا ان ذلك زوج من وجه فهذا يزول ذلك الشك وقد
ذكر ان مانن الذي خاطب سقراط في ابطال التعليم والتعلم قال له
ان الطالب علما ما اما ان يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا
واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه كمن يطلب عبدا
ابقا لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط في دفعها فتستر
اذ عرض عليه باخذ بيان شكل هندسي فقرر عنده ان المجهول كيف
يصار بالمعلوم بعد ان كان مجهولا وليس ذلك بكلام منطقي لانه بين ان ذلك
ممكن فاتى بقياس الشيء امكان ما كان الى بد مانع بقياس الشيء غير امكانه
ولم يحل الشبهة واما افلاطون فانه تكلف في حل الشبهة وقال ان
التعلم تذكر يحاول بذلك ان الطالب قد كان معلوما قبل الطلب

اي قوله مجهولا طرف للتكلف صح

يحاول افلاطن بذلك القول ان آه صح

وقبل

وقبل الاصابة ولكن انما كان يطلب اذا كان قد ان فلما ادى البحث البه
فتذكر وتعلم فيكون انما علم الطالب امرا كان علمه وكان افلاطون
قد اذعن للشبهه وطلب الخلاص منها فوقع في محار وهذا شي كنا قد
استقصينا كشفه في تلخيصنا الكتاب الذي في القياس ولكنا نحن
مع ذلك نقول ان المط لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه
ولو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من
وجهين ومجهول لنا من وجه فهو معلوم لنا بالتصور بالسعر
ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث
هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما من حيث لا يختص ليس بالفعل
فاذا سبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب بل بفطرة
عقل او حس او غير ذلك من الوجوه فقد احطنا بالقوة علما
باشياء كثيرة فاذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب
فانها في الحال يدخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا يحاذي من وجه
ما اورده مانن من مثال الابق حذو الجزو فانا نعلم المط
بالتصور اولا كما نعلم الابق بالتصور اولا ونعلم ما قبله مما يوصل
الى معرفته بالتصديق فيه كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان
العبد الابق فاذا سلكنا الى المط وكان عندنا منه تصور

لذاته سابق وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه فانا في اذ ركنا المط

كما اذا سلكنا السبيل الى الابق بمكان عندنا منه تصور سابق لذاته

وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد

الابق البتة ولكن تصورنا العلامة كل من يكون على تلك العلامة

فهو ابق ايضا ثم اذا انضم الى ذلك علم واقع لا بكسب بل اتفاقا با المشاهدة

او واقع بكسب وطلب وامتحان وتعرف فوجدنا تلك العلامة على

عبد علمنا انه ابقنا فيكون العلامة كالحد الاوسط في القياس ووجداننا

لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى وعلمنا بان كل من به تلك العلامة

فهو ابقنا كحصول الكبرى قديما عندنا ووجدان الابق كالنتيجة

وهذا الابق ايضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه والا ما كنا نطلبه

بل كان معلوما لنا من جهة التصور ومجهولا من جهة المكان

فنحن نطلبه من جهة ما هو مجهول لا من جهة ما هو معلوم فاذا

علمنا وظفرنا به حصل لنا بالطلب علم به ثبتة لم يكن وانما حدث

باجتماع شيئين للعلم احدهما السبيل وسلوكها اليه والثاني

وقوع الحس عليه كذلك المطلوبات المجهولة تعرف باجتماع شيئين

احدهما شيء متقدم عندنا وهو ان كل ا ب وهو نظير السبب الاول

في مثال الابق والثاني امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان ج ب

بالحس

خبر
حدث

بالحس وهو نظير السبب الثاني في مثال الآبق وكما ان السببين هناك موجبان لادراك الآبق فكذلك السببان ههنا موجبان لادراك المط
وليس ما صار عليه ان كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب يعلم بل كل ما يجهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم اذا اصيب واما اذا كان قد علم امر فذلك العلم به علم ما بالمط بالقوة فهو كالعلامة له وانما يحتاج الى اقتران شيء به يخرجه الى الفعل فكلما يقترن به ذلك الى الفعل يحصل المط فاذ قد تقرر انه المخرج كيف يكون التعليم والتعليم الذهني بالمط وان ذلك انما يحصل بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا مبادئ اول للتصديق ومبادئ اول للتصور ولو انه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق لكان كل علم بتعليم وتعلم ولذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن تعلم وتعليم بل لا محالة يجب ان يكون عندنا امور مصدق بها بلا واسطة وامور متصورة بلا واسطة وان يكون هي المبادئ الاول للتصديق والتصور ولنبدأ بمبادئ التصديق ولنشتغل اولا بمبادئ التصديق اليقيني

فصل ٧ في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين احدهما برهان لم والاخر برهان ان ويسمى دليلا ولنقصد اولا وجوه العلم المكتسب فنقول علم مكتسب للتصور الواقع بالحدود وللتصديق الواقع بالاوضاع التي يفتتح بها العلوم.

فيكون فكلما يقترن خ ر

لعلم خ ر

ثم كان خ ر

لكل تصديق حق وقع من قياس منتج ان كل كذا كذا او ليس كذا ويق
لما كان اخص من هذا وهو كل تصديق حق وقع من قياس يوقع
التصديق بان كذا كذا ويوقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان لا يكون
كذا ومعلوم ان بين التصديقين فرقا لان النتايج المطلقة
يعلم انها كذا ولا يكون معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون
كذا الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري ما دام الذات موجودة
للضروري ما دام الموضوع موجودا على ما يوضع به وللموجود
الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة بعد علم
وجه الاطلاق وذلك نظريان والعلم الذي هو علم بالحقيقة يقين
هو الذي يعتقد فيه ان كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا
اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل للتصديق الواقع ان كذا كذا
من غير ان يقترن به التصديق الثاني انه يقين غير دايم بل يقين
وقتا ما فالبرهان قياس موتلف يقيني وقد قيل في تفسير هذا
اقوال ويشبه ان لا يكون المراد بالقيد النتيجة فانه اذا كان يقيني
النتيجة فليس هو نفسه يقينيا وان امكن ان يحمل لهذا وجه متكلف
لو تكلف يحمل ادخال الموتلف فيه حشوا من القول بل يكفي ان يق
قياس يقيني النتيجة وتغليب على ظن ان المراد بهذا قياس موتلف من

يقينيا وان في اللفظ ادلى تحريف فاليقينية اذا كانت في المقدمات
كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه واذا كانت في نسبة كان ذلك
حال البرهان بالقياس الى غيره وكونه بتبيين المقدمات امر لا في ذاته
فهو اولى ان يكون ماخوذا في حده فهو معرف للطبيعة والاستقراء الذي
يستوفي فيه الجزئيات كلها فانه يفيد اليقين ايضا ان كانت القضايا
الجزئية يقينية وهي التي تصير في القول كبريات وان كان حقها
ان يكون صغريات وهي من جملة البرهان المفيد للان وذلك لان
ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس وهو القياس الشرطي الذي اسمه
القياس المقسم فهو داخل في هذا الحكم انما الاستقراء الاخر هو الذي انه
لا يدخل في هذا الحد وقد علمت ان القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي
اقتراني اذ قد علمت انه ليس كل قياس اقتراني انما هو من حمليتين
فيجب ان لا يروج عليك ان شيئا يفيد اليقين في الان وليس هو
ببرهان ولا تلتفت الى ما يقوله من لا يعرف ليس من اصناف القياسات
الاقترانية الا الحملية فقط بل ذلك الاستقراء قياس ما واذا كان القياس
يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا كذا كما
اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا كان يعطي العلة في
الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود

لانه تردد في محمول المقدمة كقولنا كل حيوان اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق حيوان حساس ينتج كل حيوان حساس

الاكبر للاصغر او سلبه عنه في البيان لك هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه

عنه في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان لم وبرهان

الان فقد يتفق فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود لا علة لوجود

الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل امر امضايفا له او مساويا له في النسبة

الى علة عارضا معه او غير ذلك مما هو معه في الطبع معا وقد يتفق

ان يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول يسمى

برهان الان على الاطلاق والثاني يسمى دليلا مثال برهان الان

المطلق ان هذا المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر في علته الحادة

وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السرسام ثم ينتج ان هذا المحموم

خاف عليه السرسام وانت تعلم ان البول الابيض والسرسام

معا معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية

الراس واندفاعها نحوه وليس ولا واحد منهما بعلة ولا بمعلول

للاخر ومثال الدليل ان هذا المحموم ينوب حماه غبا وكل من به

حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء او نقول ان القمر يتشكل

بشكل كذا وكذا عند الاستنارة اي يكون اولا هلاليا ثم نصف

قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة وما قبل الضوء هكذا

فهو كري فالقمر كري او نقول ان القمر منكسف انكسافه واذا انكسف

خاثر
غليظ كركر

الغرض

٢٢

القمر انكساف فقد حالت الارض بينه وبين الشمس او يقول ان
هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فجميع هذا يبين
العلة من المع ويسمى دليلا وهذا ظ ولا نطول ببيانه واما البرهان
المطلق اعنى برهان لم فمثل ان يقول ان هذا الانسان عفن فيه
الصفراء لاحتقانها وانسداد المسام وكل من عرض له هذا فهو
يحمى غبا نائبة او لازمة يشتد في الثالث او يقول القمر كرى
وكل كرى فان استفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا
وكذا او يقول ان القمر وقع في مقابلة الشمس والارض متوسطة
يستر ضوءها عنه وكل ما كان كذلك انكسف او يقول هذه الخشبة
باشرتها النار وكل خشبة باشرتها النار يحترق فان هذا
كله مما يعطى التصديق بالمط ويعطى علة وجود المط في نفسه
معا واما اصناف الاسباب وكيف يمكن ان يوخذ حدودا
وسط فسنفصلها التفصيل المستقصى بعد واما الآن فنقول ان
جميع ما هو سبب لوجود المط اما ان يكون سببا لنفس الحد الاكبر
مع كونه سببا لوجوده للاصغر او لا يكون سببا لوجود الحد الاكبر
في نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان حمى الغب
معلولة لعفونة الصفراء على الاطلاق ومعلولة لها ايضا في وجودها

لزيد وشاكل الثاني ان الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الانسان

فان الانسان علة لوجود زيد حيوانا لان الحيوان محمول اولا

على الانسان والانسان محمول على زيد فالحيوان محمول كذلك على

زيد وكذلك الجسم محمولا اولا على الحيوان ثم على الانسان فالحيوان

وجوده للانسان علة وجوده للانسان جسما فاما على الاطلاق

فليس الانسان وحده علة بوجود الحيوان على الاطلاق ولا الحيوان

وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فان سنح لسائل ان

يقول ان الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه ما لم يصر

حيوانا لم يصر انسانا وكذلك حال الشك في ان فصل الجنس هو اولا

للنوع او للجنس فليكن الجواب عن ذلك قد ضاله علينا ودينا

نقضيه والان فنقول ان الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس

عليه كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه وسنبين ما يجب في حل الشك

المذكور بعد ونقول ان كل شيء يكون علة للحد الاكبر فانه يكون

صالحا لان يكون حدا اوسط له وان لم يكن بينا انه علة له بل كان

يقينا انه لا ينفك عنه في وجوده فحقق من ذلك تاليف القياس

البرهاني ولكن لا يكون القياس المولف برهان لم بعد فالى

ان يتبين ذلك فلا يكتسب به اليقين التام واذا لم يحد فيكون

بان يقال الانسان حيوان
حيوان حساس فالانسان حساس وكل
فيقال لسائل الانسان يصير او لاحيوانا
ثم حساسا ام لا بل ما لم يصر حساسا
لم يصر حيوانا
صح

اليقين

اليقين انما يتم لابد لك الحد الاوسط وحده بل بالحد الاوسط الاخر
وهو الذي يتبين ان السبب سبب بالفعل فكثيرا ما يكون السبب المعطى
اولا ليس سببا قريبا او ليس سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء
سبب وهذا مثل الحساس فانه علة بوجه ما للحيوان فاذا قلنا كل
حساس حيوان لم يخل ذلك من احد وجهين اما ان يجعل اسم الحيوان
مرادف الاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان الا نفس الشي ذي الحس
فيكون ح الاوسط والاكبر اسمين مترادفين ولا يكون احدهما
اولى بان يكون علة للاخر واما ان يكون معنى الحساس يدل على شي
ومعنى الحيوان على شي اكمل معنى منه على هو بالحق وعلى ما علمت
حتى يكون الحيوان ليس هو شيئا ذا احس فقط بل جسما ذا نفس غاذية
نامية مربية حساسة متحركة فانت تعلم ان نفس كونه ذا حس
ليس هو نفس كونه جسما ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة وان
كان هذا لازما عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس ايضا يلزم
من وصفك شيئا ذا حس من غير واسطة ولا حجة ان تعلم انه
يجب ان يكون جسما ذا نفس مغذية نامية مولدة وغير ذلك
فانك لو فرضت ان ههنا جسما له حس ولا شي من ذلك لم يمتنع
عليك تصوره الا بديهة نعم قد تستنكره وتجد الوجود يخالفه وليس اليقين

يصير يقينا بمطابقة الوجود له وبالاستقراء كما قد علمت لا بل كل ما لا تنكر
البديهة وجوده فانك تجوز وجوده وكلما جوزت وجوده فليس
مقابله يقينا لك واذا كان كك فليس قولك كل حساس حيوان ولا تعني
بالحيوان الحساس نفسه حتى يكون اسما مرادفا له بل تجعله امرا له
خصوصية مفهوم حققناه امرا مستيقنا به مع ان الحساس علة الا انه
ليس وحده علة بل هو احدى العلل اي جزء العلة فيجب ان تعتقد هذا
ولا تلتفت الى ما يق فاما ان احذت الحساس مرادفا للحيوان
فقد جعلت الحد الاوسط اسما مرادفا للاسم الاكبر فما فعلت شيئا
فاذن علة الاكبر التي نحن في ذكرها يجب ان تكون علة كاملة
وعلة واضحة ثم نعتبر الاعتبارات التي اعطيناها ونعود فنقول
وربما كان الاوسط في الوجود معلول الاكبر بالحقيقة لكنه ليس
معلول وجود الاكبر في الاصغر بل انه وان كان بالحقيقة معلولا
للاكبر فانه يكون علة لوجود الاكبر في المع فانه لا يمتنع ان يكون
العلة اولا موجودة لشيء فيكون ذلك الشيء معلولا لها ثم يكون
العلة بتوسط ذلك المع لمعلول اخر فيكون هذا الاوسط معلولا
في الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علته في معلول اخر وليس سواء
ان يقول وجود الشيء وان تقول وجود الشيء لشيء ولا يتناقض

نخ العلة

نخ هذه الواسطة معلولة خ

نخ في الشيء

ان تقول

ان تقول هذا معلول الشیء ثم تقول لكنه علة لوجود هذا الشیء فی معلول
اخر فان حركة النار معلولة مثلا لطبيعتها ثم هي علة لحصول طبيعتها
عند الشیء الذی حصلت عنده ففعلت فيه وكما هی التی تجعل
حد الاوسط دون نفس طبيعة النار فان نفس طبيعة النار لا يكون
علة الاحراق بذاتها الا بتوسط معلول هو مماستها للمحترق او
حركتها اليه مثلا فالشیء الذی هو علة لوجود الاكبر مطلقا هو
علة له فی كل موضوع ولوجوده فی كل اصغر والا فهو علة لا لوجوده
مطلقا ولكن لوجوده فی موضوع ما فاما العلة لوجود الاكبر فی
الاصغر فليس يجب ان يكون لا محالة علة للاكبر بل ربما كان معلولا
له على الوجه الذی قلناه وليس لقائل ان يقول يجب من قولكم ان يكون
ما هو علة لوجود الشیء فهو علة له فی وجوده لما وجد له فاذا كان
كذلك فمتى كان الاكبر علة لوجود الاوسط كان علة له حيث كان فكان
علة له فی وجوده للاصغر فلم يكن هو علة لوجود الاكبر فی الاصغر
بل معلولا له وصح ان يكون المعلول علة فان الجواب عن ذلك انه لا يجوز
ان يكون الاوسط والاكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحد من الذاتين
كون فی الشیء فيكون الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث
هويته ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه فی شیء وهو اعتبار زائد

فان كان ذات الاوسط لا تحقق موجودة الا ان يكون موجودا
في ذلك الاصغر فلا شك في ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما ان كان
ذلك الامر لا يلزمه فيجوز ان يكون شيء اخر علة لذلك ويجوز
ان يكون الاكبر علة لذلك وكيف كان فان ذات الاكبر شيء وو
جوده للاصغر شيء فيجوز ان لا يكون وجود الاكبر للاصغر من الامور
اللازمة للاكبر فيكون الاكبر هو علة للاوسط من حيث ذات الاوسط
او علة له من حيث وجوده للاصغر ويكون ذلك من الاكبر
من حيث ذاته ليس من حيث هو موجود للاصغر ويكون المع كونه
للاصغر فلا ينقلب العلة معلولا هذا وتامل هذا المعنى في مثل المثال الذي
اوردناه هذا ونقول فاذا كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في
الاصغر فهذا هو برهان لم بعد ان علمت ان يكون الاوسط علة
ما يوجد للاكبر ليس كافيا في ان يصلح وصفه حدا اوسط ما لم يستكمل
شرايط عليته واما اذا كان الحد الاوسط معلولا للاكبر في وجوده
في الاصغر حتى يكون ذلك علته فيه فهو الذي يكون البرهان من مثله
برهان ان فيجب ان تعرف هذا الفصل على هذه الصورة فيتخلص
من كثير من الشبهات

في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة
سببه ومراعاة نسبة حدود البرهان من ذلك ثم نقول اذا كان المحمول

محمول

آه يكون ان في وقت بعينه وهو صفة لقوله الحمل
الحملية وفيه خبر لقوله يكون ان وقوله علة بالرفع
على انه فاعل الكلمة وقوله الحمل صلة للوجوب
آه متعلق بعلية صدق

صارت النسبة آه جزاء الشرط الذي صدرت هو قوله
اذا كان هو قوله لتلك العلة علة لقوله صارت آه
او اذا وجدت علة النسبة الحملية والسلبية فانه
صارت تلك النسبة تلك النسبة لتلك العلة
واذا ثبت امر لامر اخر بالوجوب بتوسط
فانه فرض غير ملاحظة الوسط ثابت له
بالامكان لا بالوجوب صدق

محمول على الموضوع دايما او سلبه عنه دائما او حمله او سلبه عنه
في وقت بعينه يكون ان فيه بالضرورة علة وما لتلك العلة صارت
النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة وذات المحمول والموضوع
ليس لهما لولا تلك العلة تلك النسبة بالوجوب بل بالامكان واذا علما
من غير الوجه الذي به صار الحكم ما بينهما ضروريا وعلما تلك النسبة

والاثنين من الحمل والوضع ممتنعين فيه صدق

فقد علماه من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ان لا يكونا بتلك الحال وذلك
هو ان يعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه لان كل نسبة
[illegible] ضوع الى المحمول المذكورين وللمحمول الى الموضوع المذكورين نفرض
واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة فهي واقعة من جهة امكان لا وجوب
فيلون قد علم ان كذا كذا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذا فان علم

فاسئل خ ل

انسان ان فلانا به بياض البول في حمى حارة وكل من به بياض البول
في حمى حارة فهو يعرض له سرسام فلا يكون له به علم فان انتج لم يكن
له بما انتج علم تعين اذ لم يعلم العلة في ذلك وكذلك لو قال قائل ان كل
انسان ضحاك وكل ضحاك ناطق لا يجب من هذا ان يتيقن ان كل انسان

الضحك خ ل

ناطق بحيث لا يجوز ان يصدق بامكان نقيضه هذا وذلك لان الضحاك
اي القوة الضحكية لما كانت معلولة لقوة النطق فما لم يعلم وجوب قوة
النطق اولا للناطق [illegible] ب اتباع قوة الضحك لقوة النطق لم يجب

ان يتيقن انه لا يمكن ان يوجد انسان ليست له قوة الضحك الا ان يوجد

في ذلك بالحس والحس لا يمنع الخلاف فيما لم يحس او يوخذ بالتجربة

واما اذا [illegible] يمكن اذا ترك ان يشك في هذا فيتوهم انه ليس للانسان قوة

ضحك دايما او للجميع او يتوهم زايلا اذ ليس بمقوم لماهية الانسان او بين

الوجود له الا ان يكون تيقنه بوجوب كون الانسان ناطقا توجب

ذلك ان وجب ولم يحتج الى زيادة وح يكون قد عرف وجوبه

لعلته فاستحال ان يعود ويبين به العلة فان فرضنا انه ليس

يعرف ان الانسان ناطق ح لا يتبين له ان الانسان ضحاك باليقين

ومن طريق الناطق وان كان بينا اولا ان كل ضحاك ناطق فكيف

يصير من ذلك بينا ان الانسان ناطق وبالجملة اذا كان معلوما

ان الانسان ناطق لم يكن يطلبه والقياس عليه وجه وان كان

مما يطلب ويجهل فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب ان يطلب فاذن

من الجايز ح ان يتوهم انه ليس كل انسان بضاحك فيكون العلم

المكتسب منه جايز الزوال اذ كان انما اكتسب بوضع ان كل انسان ضاحك

فان علم من الوجه الذي به صار الضحك واجبا وهو ان اعطيت العلة

الموجبة في نفس الامر للضحك فيجب ضرورة ان يكون ذلك قوة

النطق فيكون عرف اولا ان كل انسان ناطق فاستغنى به بتوسط الضحك

الفكرة

فان خ ل

من جملة اعتبار وضع
خ ل

فصل

فضل وكذلك حال السواد للغراب فانا انما نقول كل غراب اسود بوجه
من الاستقراء والتجربة وانما يمكننا ان نتيقن بذلك اذا عرفنا
ان للغراب مزاجا ذاتيا من شانه ان يسوّد دايما ما يظهر عليه
من الريش فيبين ان هذا الشيء او الحال اذا كان سبب لم يتيقن
الا من سببيته فان كان الاكبر للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه
ليس بيّن الوجود له والاوسط كذلك للاصغر الا انه بيّن الوجود للاصغر
ثم الاكبر بيّن الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان
ان ليس برهان لم وانما كان يقينيا لان المقدمتين كليتان
واجبتان ليس فيهما شك والشك الذي كان في القياس الذي
لاكبره سبب يصله باصغره كان حين لم يعلم من السبب الذي
به يجب بل انما اخذ من جهة هو بها لا يجب بل يمكن فان كل ذي
سبب انما يجب بسببه واما ههنا وكان بدل السبب الذات
وكان الاكبر للاصغر لذاته ولكن كان خفيا وكان الاوسط
ايضا له لذاته لا بسبب حتى ان جهل جهل ولكن لم يكن خفيا فقد علمت
المقدمة الصغرى بوجوبها والكبرى ايضا كذلك اذا لم يكن الاكبر
للموضوعات بالاوسط الا لذاتها لا بسبب يجهل حكمه بجهله والذي
يبقى ههنا شيء واحد وهو ان لقائل ان يقول كيف يكون الذات

يقينيا

الواحد يقتضي لذاته شيئين مثلا ج الاصغر كيف يقتضي ب

الاوسط و ا الاكبر والواحد يقتضي الواحد اللهم الا ان يقتضي احدهما

لذاته و [illegible] او يقتضي الثاني لا لذاته بل بتوسط ذلك الاول منهما

فح يكون ب علة لا بحسب البيان فقط بل وبحسب الوجود

فالجواب لان المنطقي من حيث هو منطقي يجب ان ياخذ لان هذا

يمكن في مواد هذه صفتها ولا يمكن في مواد مخالفة لها واما

هل لهذه المواد امكان ام لا وهل هذا الشك صحيح فيها ام لا فليس

هو يعلم منطقي بل البحث عن امثال هذه للفلسفة الاولى فانه يتعلق

بالبحث من احوال الموجودات وهناك يتبين انه يجوز ان يكون للذات

الواحدة من الذوات التي ليست بغاية البساطة لواحق كثيرة

يلحق معا ليس بعضها قبل بعض وان في بعض الذوات البسيطة

احوال يشبه هذا من جهة تركيب معنوي فيها اذ لا يكون بساطتها

بساطة مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها فقد يحصل

من هذا برهان الان قد يعطي في مواضع دايما واما في

ماله سبب فلا يعطي اليقين الدايم بل الاسباب له ومن هذه

الجهة يقول لان الرياضي لا يقين له في كثير من الامور المنسوبة

الى الهيئة لانه ياخذها من جهة ما وجدت بالرصد كك ضعف

جهة يتخرج مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية
في اجزاء فلك البروج سرعة وبطوء فبطوءها للاوج وسرعتها
للحضيض ولا يعطي العلة في شيء منها وانما يعطيها الطبيعي فان
قال قائل انا اذا راينا صنعة علمنا ضرورة صانعها ولم يمكن ان
يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من المع العلة فالجواب
ان هذا على وجهين اما جزئي كقولك هذا البيت مصور وكل
مصور واما كلي كقولك كل جسم مولف من هيولى وصورة
وكل مولف فله مولف فاما القياس الاول وهو ان هذا البيت
له مصور فليس مما يقع به اليقين الدايم لان هذا البيت
مما يفسد فيزول الاعتقاد الذي كان انما يصح مع وجوده و
اليقين الدايم لا يزول وكلامنا في اليقين الدايم الكلي واما المثال
الاخر وهو ان كل جسم مولف من هيولى وصورة وكل مولف
فله مولف فان كون الجسم مولفا من هيولى وصورة اما امر
ذاتي للجسم به يتقوم واما عرضي لازم فان كان عرضا لازما فان كان
يلزمه لذاته ولا سبب له خارجا في ذلك فيجوز ان يكون من شان ما يقوم
عليه برهان الان باليقين فلنترك ذلك الى ان نستبرئ حاله
وان كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل بواسطة فالكلام فيها

وهو قوله فله متصور فان ذلك العقد يبطل بيطلان مرجع
ضمير له فيصير بلا مرجع واما وجود المصور مطلقا فلذلك
ليس يتحد لمثل هذا القياس اعلم ان مراتب الشدة و الضعف
متباينة لا يوجد منها فيها وحد فيه الاخر منها فعلم
اليقين لا يبقى عند غير اليقين الذي لا ينبغي عنده حق
اليقين

فلنترك

كالكلام في المطبر فلا يكون ما ينتج عنه يقينيا بسببه وان كان
ذاتيا او كان من اللوازم التي تلزم لا بسبب فالمحمول عليه ان
له مولفا الا المولف فليس المحمول العلة لان العلة هو المولف لا ان
له مولفا وليس المولف هو الحد الاكبر بل ان له مولفا فقط فهذا هو
محمول على الاوسط الذي هو المولف فانك تقول ان المولف يوصف
بان له مولفا كما يقال للانسان انه حيوان ولا نقول ان المولف
مولف ثم ذو المولف هو اولا للمولف ثم للمولف منه هيولي
وصورة وسواء كان مقوما للمولف او تابعا لازما واذا كان
ذو المولف في نفس الوجود وهو اولا للمولف فهو لما تحت
المولف بسبب المولف على ما عرفت فيما سلف فيكون اليقين
حاصلا بعلة ويكون المولف علة لوجود ذي المولف للجسم وان
كان جزءا من ذي المولف وهو المولف علة للمولف فقد بان
ان الحد الاكبر في الشيء المتيقن اليقين الحقيقي لا يجوز ان
يكون علة للاوسط وعسى ان يكون فيه جزء هو علة للاوسط و
اعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المولف شيء وذو المولف
شيء اخر فان ذا المولف هو بعينه محمول على المولف واما المولف
فصح ان يكون محمولا على المولف لكن لقايل ان يقول انه يجوز ان يكون

ذو المولف الذي هو اعم من المولف
فثبوت ذي المولف للمولف الذي هو الاعم بترتيبه للمولف من الهيولى والصورة
منه ... الهيولى والصورة الذي هو ... صدق

اذا وجد فهو المولف في الخارج وفي نفس الامر ... كونه
اولا للمولف المطلق فهو لما تحت المولف من الجسم وغيره
صدق

الحد

الاكبر غير مقوم للاوسط بل هو امر لازم له وهو مع ذلك ليس بمعلول

بل هو امر مقارن له وكلاهما معًا في الوجود ويكلهما

علة في الوجود واحدة بشركان فيها مثال الحال [illegible] الاخ و

الاخ وكيف يمكننا ان نقول ان لز[illegible] [illegible]ود الاخ عن الاخ اذا

جعلناه حدا اوسط لزومه عن علته ومع ذلك فانه يقيني لا شك

فيه وكذلك اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج علمنا بتوسط انه

فرد علما باليقين لا يزول التبة وليس ذلك عن علة فانه ليس انه

ليس بزوج علة لكونه فردا بل الاولى ان يكون كونه فردا او هو امر

في نفسه علة لكونه ليس بزوج وهو امر خارج عن ذاته اذ هو

باعتبار غيره فيجب ان ننظر في هذه ونحلها فنقول اما اذا كان

ههنا امران ليس احدهما متعلقا بطبيعة الاخر بل تعلق احدهما

او كلاهما بشيء اخر فانه ليس احدهما يجب بالاخر بل مع الاخر

واذا كان كذلك فليس احدهما يتيقن بالاخر واما اذا كان احدهما

علم من جهة العلة فان كان الاخر ايضا علم من جهة العلة فتوسط

امر الاخر لا يفيد تيقنا به لانه اذ قد حصل ذلك من جهة العلة

واما اذا كان احدهما يعلم من جهة العلة والاخر مجهول لم يعلم

بعلة ثم من شانه ان يعلم به الاخر فليس بينهما حال اللصا فه

متدا و خبر ونصب معا على انظر فيه

والحاصل كلاهما يكونان معًا في الوجود

ويكون لكليهما آه صدق

ان ومع انه لم يعلم الاكبر ههنا عن العلة والاعن المعلول

فانه آه صدق

فان المضافين يحضران الذهن معا واذا لم يكن كذلك لم يكن هذا
جاريا مجرى الاخ والاخ اذ كان احدهما اعرف للاصغر
من الاخر كذلك الاخر الذى هو الاكبر معروف للاوسط فلو كانت العلة الموجبة
للاوسط توجب ذلك ليض[?] للاصغر لم يفتقر الى الاوسط فانه لو كان فى
ذاته بحيث يجب للاصغر بالاوسط وليس هو باعتباره بالاوسط وحده
فى حد الامكان له فلا وسط مدخل فى عليته وفرض لا كذلك وان كان
اعتباره بالاوسط اعتبارا شيئ له امكان بعد فى الاصغر ليس بوجوب
فلا يجب من جهة الاوسط ان يقع يقين واعلم ان توسط المضاف فامر قليل
الجدوى فى العلوم وذلك لان نفس علمك ان زيدا اخ هو علمك
بان له اخا او مشتمل على علمك بذلك فلا يكون النتيجة فيه شيئا اعرف
من المقدمة الصغرى فان لم يكن كذلك بل بحيث يجهل الى ان يتبين له
اخا فما تصورت نفس قولك زيد اخ وامثال هذه الاشياء الاولى ان
لا يسمى قياسات فضلا عن ان يكون براهين واما الاستثناء المذكور
فلانه اذا استثنى فقال لكنه ليس بزوج اى ليس له حد الزوجية
اما ان يكون يقول علم ذلك لعلة فقد غير موجبة لذاتها ان يكون ليس
بزوج فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقيني فلا يكون النتيجة مانه
فرد من جهة هذا البيان يقينية واما ان يكون علم ذلك للعلة الموجبة

تقرير قوله فان كان فى ذاته الخ
صدق

لانه ليس بزوج ولا علة لذلك الا فقدان حد الزوج وليس يمكن ان
يفقد حد الزوج الا بان يوجد او لا حد الفرد فيكون هذا القياس
مما لا فائدة فيه لانه ينتج ما قد علم قبل الاستثناء وانما يفيد من القبيل
الاستثناء آخر فيما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء واما قياس الخلف فانما
يفيد برهان الان لانه يبين صدق شيء لكذب نقيضه لايجاب
او سلبه المحال وهذه كلها امور خارجة لكنه في قوته ان يعود الى
المستقيم فيكون منه ما في قوته ان يكون برهانا وبعد هذا كله فيجب
ان تعلم انه لا يكفي في اليقين التام الدائم ان يكون الاوسط علة لوجود
الاكبر في الاصغر فقط وانه يعلم ان اكثر الامثلة الموردة في التعليم
الاول المقتصرة على هذا القدر انما اوردت على سبيل المسامحة
مثل حال الشجر وعرض ورق وجفاف الرطوبة والانتثار وحال
القمر وستر الارض والكسوف وذلك لانه اذا كان الاوسط ليس دائم
الوجود للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجبه وما هو علة له وان
كان علة فيكون ما يفيده من اليقين انما يفيده وقتا ما ولقائل
ان يقول فكيف يكون حال الاصغر من الاوسط في البراهين فنقول
يجوز ان يكون الاصغر علة للاوسط يقتضيه لذاته بلا توسط علة اقتضاء
النوع لخواصه المنبعثة عنه انبعاثا اوليا لكن الاوسط علة للاصغر

لانه يوجب النقيض بعد الا ان المحال بسلب النقيض فهو داخل
واحد وان الايجاب والسلب تناقضا على المحال فهو منصوب
صدق

وكل عريضة الاوراق فانه ينتثر اوراقه فهذا الشجر عريضة الاوراق
وكل عريضة الاوراق فانه رطوبة بها يتماسك بالاغصان وكل ما له رطوبة بها يتماسك بالاغصان
فانه عند الجفاف ينتثر فكل عريضة الاوراق ينتثر اوراقه فهذا الحكم يقيني كما قلنا
صدق

في ذاته بل في بعض احكامه وخواصه التي هي تابعة للاوسط مثل كون زوايا
المثلث مساوية لقائمتين اذا جعلناه الاوسط وفرضنا انه لكونه
الى الاصغر ... ثلث وليكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف
زوايا المربع ويجوز ان ... ن الاصغر من خواص الاوسط تقتضيها الكو
ثم الاوسط على الحكم بقارن الاصغر واما كيف يكون الاكبر والاصغر
معا لاز ... شيء واحد وليس احدهما علة لمقتضى الاخر فقد عرفت
الوجه ... الاكبر من الاوسط فيما علمت ولكن لقايل ان يقول انه
اذا ثبت حكم على الاصغر فصح ما النتيجة فاردنا ان نجعلها كبرى قياس
ما فكيف يكون ذلك القياس في افادة اليقين فنقول ان الاصغر
اذا صار اوسط وقد صار الاكبر بيناً له لعلة فقد صارت تلك العلة
بعينها علة لكل ما يوصف بالاصغر فقد صارت علة ايضاً للاصغر
الثاني لانها للاصغر الثاني بواسطة والاول بغير واسطة وليس برهان
اللم هو الذي يعطي العلة القريبة بالفعل فقط بل هو برهان لم
وان لم يكن يفعل ذلك بعد لان يكون انما يتبين بالعلة واليقين
وكان ان يكون يحل البيان فيه الى العلل والذي نسوبه
البرهان اذا اعطى العلة البعيدة من الحد الاكبر لم يكن برهان لم
فهو لان يكون مثلاً الحد الاصغر ج والحد الاوسط ب ... الكون

المثلث زواياه مساوية لقائمتين وكلما زواياه مساوية لقائمتين فان زواياه نصف زوايا المربع فالمثلث فان زواياه نصف زوايا المربع

كليا له

الا انها علة

ليس

ليس علة قريبة لكون ج آ انما هو علة لذلك لاجل انه د فاذا اعطينا
ان ب آ لم يجعل لنا يكون يقينا لنا ان ب آ و مقبولا عندنا او لا يكون
فان لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا فضلا عن ان يكون برهان
انّ و ان كان مقبولا الا من جهة د لم يكن يقينا بان كل ب آ يقينا تاما
و كان اتباعنا ان كل ج آ لانه ب غير متيقن يقينا دائما تاما فاما
اذا كان قد تقدم العلم بان كل ب آ لاجل انه د آ او تاخر فعلم ذلك
فان البرهان ح لا يكون برهان انّ مجردا

في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه و في الاستقراء و نوع ... و في التجربة و موجهاتها لسائل ان يسأل فيقول انه اذا لم يكن بين الموضوع
والمحمول سبب في نفس الوجود فكيف يتبين النسبة بينهما بيان
فنقول اذا كان ذلك بينا بنفسه فلا يحتاج الى بيان و يثبت فيه اليقين
من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذات الموضوع فذات
الموضوع يجب مواصلتها للمحمول و قد علمت المواصلة وجوبا
من حيث وجبت و العلم الحاصل يقين و ان لم يكن بينا بنفسه
فلا يمكن البتة ان يقع به علم يقين غير زائل لانا اذا جعلنا المتوسط
ما ليس بسبب لم يمكن ان يطلب به هذا العلم اليقين و ان جعلناه
ما هو سبب فقد وسطنا سببا و هذا خ اذ فرضنا انه لا سبب و يشبه

لئن يكون امثال هذه بينة بنفسها كلها او يكون بيانها بالاستقراء الا انه لا يخ
اذا بيّن بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما لئن يكون وجودا
لنسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب اذ انما يبيّن
بالاستقراء بهذا النوع واما ان يكون وجود نسبة المحمول الى الجزئيات
الموضوع في نفسه بسبب فان كان بينا بنفسه في كل واحد منها
فاما ان يكون البيان بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام ولا رفع
امر جاير الزوال فلا يكون من تلك المقدمات يقين واما لئن يكون
بالعقل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا
بمعنى المقوم فانا سنبيّن بعد ان لئن الذاتي بمعنى المقوم غير مطلوب
في الحقيقة بل وجوده لما هو ذاتي له بيّن واما لئن يكون عرضيا ولا شك
انه يكون من الاعراض اللازمة لكلي يوّ على الجزئيات للنوع اذ صح
حمله على الكلي فيكون هذا العرض لازما للشئ من المعاني الذاتية
للجزئيات فان العرض الذي هو صفته هذا شانه واذا كان
كذلك كان حمله على كل جزئي جزئي لاجل معنى موجود له ولغيره من
الذاتيات فيكون ذلك اي الذاتي سببا عاما لوجود هذا العرض
في الجزئيات وفرضناه بلا سبب واذا علم من غير جهة ذلك السبب
لم يكن ذلك بعلم ضروري ولا نعني فضلا عن بنفسه والتحصيل

السبب ز

ان يكو

لئن يكون عرضا للمعنى العام حتى ويصح لئن يكون مطلوبا لكنه ذاتي

لكل واحد من الجزئيات عن اخرها فان الذاتي لجميع جزئيات لا يصح

لئن يكون عرضيا للمعنى الكلي المساوي لها لانه ليس شيء من [illegible] جزئيات الكلي عاذ ذلك

يعرض له ذلك الحمل بسلبه او ايجابه واذا لم يكن عارضا لشيء منها

فكيف يكون عارضا لكليها وعارض طبيعة الكلي عارض لكل فان الحركة

بالارادة لما كانت عرضا لازما لجنس الانسان كانت عرضا للانسان

ولكل نوع مع الانسان فقد بان ان نسبة المحمول في مثل كلا اسا فيه

يكون عرضية عامة ويحتاج لئن يتبين في كل واحد من الجزئيات

فقد بطل اذن لئن يكون استقراء جزئيات سببا في تصديقها بما للاوسط

لتصديقا يقينيا ولئن يكون ذلك بينا في الجزئيات بنفسه واما لئن كان

حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه بل يمكن ان

يتبين ببيان فذلك البيان اما لئن يكون بيانا لا يوجب في كل واحد

منها اليقين الحقيقي الذي نقصده فكيف يوقع ما ليس يقينيا

اليقين الحقيقي الكلي الذي بعده واما لئن يكون بيانا بالسبب فيوجب

اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب لئن يتقن في السبب كما قلنا

فيكون وجود السبب للمعنى الكلي اولا واذا كان السبب لا ينفع في المعنى

الكلي فليس ايضا نافع في الجزئي واذا نفع في الكلي فيكون النافع هو القياس

ان المحمول العرض الذي عرض بالقياس الى ذلك الكلي لانه
عرض ذلك العارض ذاتيا لكل واحد من نوعه عاذ ذلك الكلي
عرضيا بالنسبة الى ذلك الكلي فلم لا يكون ايجابيا علي ذلك
الموضوعات عرضيا وسلبيا عنها عرضيا بل يكون حمله
عليها حملا ذاتيا وسلبه عنها سلبا امرا ذاتيا وبالجملة
لم لا يكون نسبة الى شيء فيها نسبة عرضية
بوجه واذا لم يكن عارضا لشيء منها
بوجه من الوجوه فكيف
صدق

غز
بالفعل

عند ذلك لا الاستقراء واما ان يكون لا سبب هناك التبة فيبين اما بينا
بنفسه وذلك مما قد ابطل ولما باستقراء اخر وهذا مما يذهب بلا وقوف
عند بان [illegible] نسبة محموله الى موضوعه فاما بيّن بنفسه
واما لا يتبين التبة [illegible] تبيينا بوجه قياسي ولما التجربة فلها
غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد والتجربة مثل حكمنا السقمونيا
مسهل للصفراء فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرة زال عن ان يكون
مما يقع بالاتفاق فحكم الذهن ان من شان السقمونيا اسهال الصفرا
واذعن له واسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا فلسائل ان يسال
فيقول ان هذا مما لم يعرف سببه فكيف يقع هذا اليقين الذى
عندنا من ان السقمونيا لا يمكن ان يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا
للصفراء اقول انه لما تحقق ان السقمونيا يعرض له اسهال الصفراء
وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير علم ان ذلك ليس اتفاقا فان
الاتفاقي لا يكون دايما او اكثريا فعلم ان ذلك شئ يوجبه السقمونيا
طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه اختيارا وعلم ان الجسم بما هو جسم لا توجب
هذا المعنى فيوجبه بقوة قريبة فيه او خاصة له او نسبة [illegible]
به فصح بهذا النوع من البيان ان في السقمونيا بالطبع [illegible] معنى علة
مسهلة للصفراء والقوة المسهلة للصفراء اذا كانت صحيحة وكان

المنفعل

المنفعل مستعد لحصول الفعل والانفعال فصح لان السقمونيا الذي في
بلادنا يسهل دايما الصفراء اذا كانت صحيحة فاذن عرفنا
السبب الاعظم للاصغر بوساطة الاوسط الذي هو القوة المسهلة وهو
واذا حللت باقي القياس وجدت كل برهان انما هو بيان كون الاوسط
هي علة لوجود الاكبر في الاوسط وان لم يكن علة للعلم بالاكبر فاذن
بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين ايضا ولقايل ان يقول
ما بال التجربة يفيد الانسان علما بان السقمونيا يسهل الصفراء
على وجه يخالف في افادته افادة الاستقراء فان الاستقراء
اما ان يكون مستوفي الاقسام واما ان لا يوقع غير الظن الاغلب
والتجربة ليست كذلك ثم يعود فيتشكك فيقول ما بال التجربة توقع
في الاشياء حكما يقينيا ثم لو توهمنا ان لا ناس الا في بلاد السودان
فلا يتكرر على الحس حيوان الا اسود فهل يوجب ذلك ان يقع
اعتقاد بان كل انسان اسود فان لم يوقع فلم صار مكرر يوقع
وتكرر لا يوقع ولان اوقعت فقد اوقعت خطأ وكذبا فاذا اوقعت
خطأ وكذبا فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة لان
يكتسب منها مبادي البرهان فنقول في جواب ذلك ان التجربة
ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط بل لاقتران

يقينيا

قياس برقد ذكرناه ومع ذلك فليس يفيد علما كليا قياسا مصقا بل كليا
بشرط وهو ان هذا الشي الذي تكرر على الحس يلزم طباعه في الناحية
التي تكرر [illegible] دايما الا ان يكون مانع فيكون [illegible] بهذا الشرط
لا كليا مطلقا فانه اذا [illegible] امر يحتاج لا محالة الى سبب ثم تكرر مع
حدوث امر اخر علم ان سببا قد تكرر فلا يخ اما ان يكون ذلك الامر
هو السبب او المقترن بالسبب او لا يكون ولو لم يكن هو السبب
او المقـ[illegible] الطبع بالسبب لم يكن حدوث الامر مع حصوله في
الاكثر فيعلم انه السبب او المقارن بالطبع للسبب واعلم ان التجربة
ليست يفيد الا في الحوادث التي على هذا السبيل والى هذا الحد
واذا اعتبرت هذا القانون الذي اعطيناه سهل عليك الجواب
عن التشكيك المورد بحال الناس السود في بلاد السودان وو
لادتهم السود وبالجملة فان الولادة اذا اخذت من حيث
هي ولادة عن ناس سود او عن ناس في بلاد كذا صحت منه التجربة
واما ان اخذت من حيث هي ولادة عن ناس فقط فليست
التجربة متاتية باعتبار الجزئيات المذكورة اذ التجربة كانت من
سود والناس المطلقون غير الناس السود فلهذا فان التجربة
كثيرا ما يغلط ايضا اذا اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فيوقع

فان ح[illegible]

طنا

طالبين يقينا وانما يوقع اليقين منها ما اتفق ان كان تجربة
واخذ فيه الشئ المجرب عليه بذاته فاما اذا اخذ غيره مما هو اعم
منه او اخص فان التجربة لا تفيد اليقين ولسنا نقول ان التجربة
امان من الغلط وانها موقعة لليقين دائما وكيف والقياس
ايضا ليس كذلك بل نقول انه كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة
فيطلب وجه ايقاع ما يوقع منها اليقين وهذا يكون اذا احتطنا
ان يكون هناك اخذ شئ بالعرض وذلك ان يكون اوصاف الشئ
معلومة لنا ثم كان يوجد دائما او في الاكثر امر بوجوده فاذا لم
يوجد لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك عن وصف عام فالشئ بوصفه
العام مقارن للخاص فالوصف الخاص مقارن ايضا للحكم والامر وان
كان ذلك الوصف مساويا للشئ ايضا فوصفه الخاص المساوي للشئ
مقارن للحكم وان كان لوصف خاص بل اخص من الطبيعة التي
للشئ فذلك الوصف الخاص عسى ان يكون هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا
وفي اكثر الموجود عن الشئ عندنا فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة
ويجعلها نسبية ما اخص من كلية الشئ المطلقة ويكون الغفول
عن ذلك مغالطا لنا في التجربة من جهة حكمنا بالكلي فان في ذلك
وان كان لنا نفس ولم نشأ هو كذا نفعل امرا هو كذا فلا يكون لنا

يقيس بان كل ما يوصف بذلك الشئ يفعل ذلك الامر فاما ايضا لا يمتنع ان يكون

سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج خاصية ام يعدم فيها مزاج

وخاصية لا يسهل الصفراء بل يجب ان يكون الحكم التجربي عندنا هو

ان السقمونيا المتعارف عندنا المحسوس الذي هو لذاته او لطبع فيه يسهل

الصفراء الا ان يقاوم بمانع وكذلك حال الزمرد في اعمائه الحية فهذا هو الحق

ومن قلل عن هذا فلم ينصف او هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما اعترى الشك

فيه لكثرة ذلك لا يكون جزئيا منه وبين اليقين فان ههنا عقايد يشبه اليقين

وليست باليقين وبالجملة كانت التجربة معتبرة في الامور التي تحدث

وعلى الشرط الذي شرطناه وفي اعتبار عللها فقط فان كان ضرب

من التجربة يتبعه يقين كلي حتم على الشرط الذي شرطناه لا شك فيه فنسبته

ان يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي تجربة على انه امر

يلزم عنها بل عن السبب المباين الذي يفيد اوائل اليقين وخبره

في علوم غير المنطق فيسنح ان يكون التجربة كالمعد وليس بذلك

المعد الملزوم الذي هو القياس بل معد فقط فالفرق بين المحسوس

والمستقرى والمجرب ان المحسوس لا يفيد رايا كليا البتة وهذان

قد يفيدان والفرق بين المستقرى والمجرب ان المستقرى

لا يوجب كلية بشرط او غير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم الا ان يؤول

وطرفا التجربة الجزئيات

علتها خ ل

مورد العبارتين غير مختلف فان العدد اما يعني العدد

فيكون اشارة الى الدوام والاكثرية المذكورين في خبره خ ل

قبل التجربة واما من عدد ما في مجهول فاسند الى حجر

الاعتبار الذي هو عبارة عن العدد يعني العدد الذي

هو جملة الشرايط للتجربة ولا شك في ان هذه العلل

المعتبرة في التجربة كما علم ذلك فيما مر صدق

تجربة

تجربة والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور في بيان كيفية كون الاخص علة لاشاح الاعم على ما دون الاخص وابانة الفرق بين الاجناس والمواد وبين الصور والفصول اقول انه مما [illegible] اعيا ان الحيوان كيف يكون سببا لكون الانسان جسما على [illegible] عياه من ذلك فانه ما لم يكن الانسان جسما لم يكن حيوانا او كيف يكون سببا لكون الانسان حساسا وما لم يكن الانسان حساسا لم يكن حيوانا لان الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان فما لم يوجد الشي لم يوجد ما يتعلق وجوده به وايضا اذا كان معنى الجسم ينظم الى معنى النفسين فيكون مجموعهما لا واحد منهما حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين وكذلك كيف يحمل المتنفس على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين فنقول ان هذا كله ينحل اذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس والناطق الذي هو صورة او جزء والذي هو فصل وبان لنا من ذلك ان ما كان منه بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة ولا يوخذ حدودا اوسطا بيانها [illegible] بل كم يوخذ العلل حدودا اوسطا وعلى النحو الذي نبينه بعد فنقول انا اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط انه [illegible] ما دخلا فيه معنى هو غير هذا وبحيث

وبهذا ناظر الى ابانة الفرق ويتحصل بها كلها الاول

ان الاعم وما يجري مجرى الفصل ماخوذ من الجنس اللاحق اما غير لازم منه

المركب الخص من حيث هو [illegible] الكل واحد من اجزائه المركب بنسبته الى الكل جزء والاجزاء بنسبتها الى المركب بحيث يحصل ويحمل الاخر منه اجزاؤه والاخر بعد كلها عا الافلم [illegible] ... فاني هي نسبته الى الحد فقط واذ قد كان ذلك الا ان يكون بعض بالقوة الواحد على التصور وذلك لا بد وان تقدم بعضها على الجز بالفعل الى الاجزاء بالفعل فيكون الاجزاء بالطبع وجزء اخر منه يتاخر وبالاخر جزء منه متقدم بالطبع وواحد يتعدم بالطبع اليها بالطبع فالانسان مثلا متالف من جزء اخر يتاخر بالطبع عن الجنس على الجزء الاخر وفي جزء اخر يكون احدهما بمنزلة ... والاخر بمنزلة الاول فيكون احدهما بمنزلة الجسم للحيوان الصورة فيكون احدهما بمنزلة الحساس في المتنفس ليه واذا تقرر والاخر بمنزلة

لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او اغتذاء او غير ذلك كان معنى خارجا
عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا اليها كان الماخوذ هو الجسم الذي هو المادة
وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض
لشيء اخر البتة ولا يوجب ان يكون جسميته لجوهرية متصورة هذه
الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصية
تلك الجوهرية وصورة وكان معها وفيها الاقطار ولكن بالجملة اقطار
ثلثة على ما هي للجسم وبالجملة اي مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها
جواهر ذا اقطار ثلثة ويكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات
داخلة في هوية ذلك الجوهر لا ان يكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار
ثم لحقت به تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا الماخوذ
هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول هو جزء من الجوهر المركب
من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لان
تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط واما
هذا فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او الفا
وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على المجتمع من الجسمية التي هي
كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك هو جوهر وان اجتمع من معاني
كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لانها

بشرط ان لا يوجب ان يكون جسمية الجسم
لجوهرية مقصورة كما في قولنا الحيوان
جسم هذه الاقطار فقط فيكون الجسم
مادة في هذا الجوهر الذي هو الحيوان
صح

جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط
ان لا يكون في حيوانيته الا جسميه واغتذاء وحس كان لا يصور ان يكون
مادة وان يكون بما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان مادة للانسان
وموضوعا وصورته النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون بالمعنى
الذي به يكون الجسم جنسا وفي معانيه ذلك الحيوان على سبيل تجويز الحس وغير
ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع
شيء منها او وضعه بل يجوز له وجود اي ذلك كان في هويته ولكن
هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة فلا
ضرورة في ان لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك
فافهم الحال في الحساس والناطق فان اخذ الحساس جسما او شيئا له
حس بشرط ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فصلا بل كان جزءا من
الانسان وكذلك كان يحمول له غير محمول عليه ولن اخذ جسما او شيئا
يجوز له وفيه ومعه اي الصور والشرايط كانت بعد ان يكون
فيها حس كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه فاذن اي
معنى اخذ مما يشكل الحال في جنسيته وماديته فوجد له قد
يجوز انضمام الفصول اليه ايها كان على انها فيه ومنه كان جنسا
ولن اخذ من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى

حيوانا م
عطف على قوله حيوانا بالمعنى آه فيكون تفسيرا له
صدق

ان اذا عرفت حال المادة والجنس في الجنس البعيد الذي
هو الجسم في الجنس القريب الذي هو الحيوان فاعلم الان حال
الاسوية في الفصل من الفصل البعيد والقريب من مثل الحساس
والناطق ه
صدق

لو دخل شئ اخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا لم يكن جنسا بل مادة
وان اوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيها ما يمكن ان يدخل صار
نوعا وان ... [illegible] ... شارة الى ذلك المعنى لا يتعرض لذلك كان جنسا
فاذن باشتراط ان لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون
زيادة يكون نوعا وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون بكل واحد
[illegible] يادات على انها داخلة في جملة معناه يكون جنسا
وهذا ا[illegible] يشكل فيما ذاته مركب واما فيما ذاته بسيط فيه [illegible]
العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات على النحو الذي ذكرناه قبل
هذا الفصل في نفسه واما في الوجود فلا يكون فيه [illegible] تمييز
هو جنس وشئ هو مادة واذا قررنا هذا فلنقصد المقصد الاول
فنقول انما يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجود
التقدم اذا اخذت الجسمية بمعنى الجنس وكذلك انما يوجد له الجسم
قبل الحيوانية اذ كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه واما
الجسمية التي يجوز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقرونة بها بعد به مع وجوب
ان يتضمن الاقطار الثلثة فانه لا يوجد للشئ الذي هو نوع من
الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد ان كان يجوز ان
في نفسه تضمنه اياها فيكون المعنى الحيـ[illegible] جزا المعنى وجوده لكن الجسم

فالجسم الذي بشرط الحيوان يحمل
على الانسان والجسم الذي لا [illegible] الجسم بشرط ان لا يكون حيوانا
بشرط ان لا حيوان لا يحمل
عليه وكذا الذي بشرط فانه انما [illegible] بالفعل
ح ليس بكلي فان كليته
بعد نسبته الى موضوعاته
مما لا يلاحظ نسبته الى ما تحته
لم يكن كليا وما لم يكن كليا
لم يحمل على شئ صدق نفسها تضمنها

اذا حصل حال الجسم بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة فانه جزء من وجود

الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة فانما وجوده واجتماع

من وجود انواعه وما يوضع تحته فهي اسباب لوجوده وليس

هو سببا لوجودها ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل

قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي

بمعنى المادة وان كانت قبلية لا بالزمان ولكان اذ يوجد

ذلك يوجد شيئا ليس هو النوع بل علة النوع يوجد بوجوده

النوع فلا يكون النوع هو هو وهذا محال بل وجود تلك الجسمية

في النوع هو وجود النوع لا غير بل هو في الوجود هو نوعه

على ترتيب الآن نوعا ولنحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه

فنقول انا اذا اعتبرنا هذه الامور من جهة ما لها نسبة بالفعل

الى موضوعاتها ليس من جهة اعتبار طبايعها فقط لم نجد الجنس

الاعلى انه يوجد اولا مستقرا بنفسه للنوع ثم يتلوه الجنس الذي

دونه [illegible] بعده بل نجد كل ما هو اعلى تابعا في الحمل للاسفل فانك

تعلم انه لا يحمل جسم على الانسان الا الجسم الذي هو الحيوان

فانه لم [illegible] يحمل عليه جسم غير الحيوان بل يسلب عنه جسم ليس

بحيوان فيشترط الجسم [illegible] يحمل عليه ان يكون حيوانا ولولا الحيوانية

لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم الذى ليس بحيوان لا يحمل عليه وليس
الجسم الا حيوانا اذ هو نفس الحيوان والجسم الذى يحمل عليه هو الذى
اذا اعتبر بذاته [illegible] هر اى كيف كان ولو كان مركبا من الف معنى
ذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا حمل عليه بالفعل فقد صار المجوز
فيه من التركيب محصلا فى الوجود بـ فان كل مجوز كما علمته
وتعلمه قد يعرض له سبب به يجب وهو السبب المعين فكذلك
هذا المجوز الذى نحن فى حديثه ليس مما يبقى مجوزا لا يجب البتة
بل قد يجب فيكون الجسم قد وجب فيه التركيب الجاعل اياه
حيوانا فيكون ذلك الجسم ح حيوانا وذلك الحيوان انسانا فيكون
الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذى هو حيوان لا لشىء اخر
فالحيوان هو اولا جسم ثم الانسان وبعد هذا كله وليكن الجسم
المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان فليس ذلك مانعا على
ما علمت ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان من حيث ما وصل
المعلول الى الشىء قبل علته بالذات فكان سببا لعلته عنه اذا لم يكن
وجود العلة فى نفسها ووجود لذلك الشىء واحدا مثل وجود
العرض فى نفسه ووجوده فى موضوعه فان الحالة فيهما واحدة
وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده

للانسان

حاشية

والا لكان كل جسم حيوانا انسانا

للانسان ... الحملة لو شيئا ان يوصل الجسم الى الانسان قبل الحيوان لم يمكن وذلك لان الموصل اليه حينئذ لا يكون انسانا لان ما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا فمح ان يوصل الجسم ... يكون ذلك الحد الاصغر انسانا ولم يصل اليه الحيوان والحيوان اذا وصل الى شيء تضمن ذلك الوصول وصول ما فوق الحيوان ويكون وصول الحيوان اليه غير ممكن ايضا بلا واسطة يكون وصولها نفس حصول الانسان وافهم من الوصول الحمل على مفرد ... وهذه فصول نافعة في العلوم دقيقة في انفسها لا يحب لمن عنيتها ان بها وقف على هذا حال الفصل الذي هو جنس الانسان في وجوده للانسان فانه كجنس الحيوان ايضا في انه جزء من الحيوان يوجد اولا للحيوان وبالحيوان للانسان واعرف هذا بالبيانات التي قدمت فانك ان حاولت عرفانه من البيان الاخر يخيل عندك ان ذلك مختص بالجنس ولا يناله الفصل وليس كذلك ولكن في تفهم كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك ان تانيت للاعتبار وربما عسرت وطبيعتها غير مطردة فاذا اردت ان تعتبر ذلك فيه فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع وتذكر ما بيناه من ان طبيعة كل فصل وان كان في الوجود مساوية

فربما كان اوسع ... ابدا

لنوع واحد فهي صالحة لان يق على انواع كثيرة فاذا تذكرت هذا

واحسنت الاعتبار وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الانسان

ولم يحمل عليه الحيوان زيد بان لنا ان الجنس الاقرب اذا نسب الى النوع

بالفعل و نسب الجنس الذي يليه البعيد الى ذلك النوع بالفعل او نسب فصله

الى ذلك النوع بالفعل لم يكن نسبة جنس الجنس و فصل الجنس قبل نسبة

الجنس ولزم ذلك ليس كما ياخذ الآخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتهما

غير منسوبة الى شئ بعينه حتى يكون ما هو اعم مما يجوز ان يوجد وان لم

يوجد ما هو اخص وفرق بين ان يكون قبل في الوجود مطلقا وان

يكون قبل في الوجود للشئ فقد اتضح من ذلك ان الشبهة [illegible] وهذا

تبين بيانا اوضح اذا نحن تاملنا الامور البسيطة فانه لا يجوز ان

يوجد معنى اللون لشئ ثم يوجد له البياضية بل الموجود الاول له

هو البياضية واذا وجد لشئ بياضا و سوادا اتبعه وجوده هذا

ان الشئ لون وان كان اللون اعم من البياض وقد يوجد حيث

لا يوجد البياض لكنه لا يوجد لجزئيات البياض الا الامر موجود

للبياض اذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجد لجنسه وان لم يوجد

لنوعه المعين ولا يوجد للنوع الا وقد وجد للجنس [illegible] اذن

لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع وظاهر [illegible] وجودهما للجنس بذاته

ووجود

ووجود [illegible] النوع بالجنس فاذن الجنس سبب في وجودهما للنوع لان
كل ما هو بـ[illegible]ـه سبب لما ليس بذاته وكذلك حال ما تحت النوع مع النوع
فان قال قائل انا اذا قلنا كل ج حساس وكل حساس حيوان
فانتجنا ان كل ج حيوان لم يمكن ان يزول هذا العلم البتة ولم يمكننا
ان لا نصدق بانه لا يمكن ان لا يكون كل ج حيوانا والجواب ان
الامر ليس هكذا بل الحيوان وان لزوم وجود الحساس فليس تبينا
ان كل حساس حيوان بيانا يقينيا بل بيانا وجوديا اذ هو بيان ما
بيان برهاني وذلك لان معنى قولك حساس هو انه شيء ذو حس
من غير زيادة شرط فليس يلزم ضرورة ان يكون ذلك الشيء من جهة
انه ذو حس هو ذو اغتذاء ونمو وحركة مكانية بان يكون هذه
المعاني مضمنة للحساس تضمينا بالفعل ولا بان يكون العقل يوجب في
اول الامر ان يكون كل حساس يلزمه هذه المعاني كلها بذاتها وجملة
هذه المعاني معنى الحيوان فاذن كون الحساس حيوانا بلا بيان
اخر امر ليس بيقين بالوجوب الا بوسط بل هو امر لا يمنع العقل في
اول وهلة ان يكون شجرا او يكون جسما له حس وليس له سائر
المعاني التي [illegible] يكون للحيوة فاذن توسيط الحساس وحده لا يوجب
اليقين المدعى الا انه يوجد الحساس من جهة يكون علة للحيوان لا فصلا

ثم يتم بسائر المعاني التي يصير بها علة موجبة للحيوة على ما وضح في باب

العلل من كيفية اخذ العلل حدوداً اوسطاً فح لا يكون الحساس الفصل حدا

اوسط ولا ايـ ... وحده واما اذا كان الحيوان هو الحد الاوسط

والحساس مضمن فيه ... لازما خارجا عند وجب اليقين بالحساس

لامحمد ولم يكن ان يتغير وانت تزداد تحقيقا بهذا ما سلف

في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها

وعليتها وسائر شرايطها ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة

والعلل اقدم بالذات فمقدمات البرهان اقدم من النتيجة بالذات

وكذ هي اقدم من النتيجة عندنا في الذهن واقدم عندنا في المعر

من جهة ان النتيجة لا تعرف الا بها ويجب ان يكون صادقة حتى ينتج

الصدق واذا كانت هذه المقدمات عللا فيجب ان يكون مناسبة للنتيجة

يعني الشرط الرابع من شرايط البرهان هو ان يكون مقدماته ذاتية

داخلة في جملة العلم الذي فيه النتيجة او في علم يشاركه على نحو ما يبين

بعد وان يكونوا اوائل براهينها من مقدمات اولى بينة بنفسها هي

اعرف واقدم من كل مقدمة بعدها وان لم يكن بهذه الشرائط لم

المقدمات برهانية وكثيرا ما يوخذ في الاقناع الجدلي كواذب مشهورة

ينتج بها صادق وكثيرا ما يوخذ صوادق غير مناسبة ... قياسات

ينتج بها صوادق مثل احتجاج الطب ... ان ... اهل المستديرة اعسر

فيه بيان شرايط البرهان

يعني الشرط الخامس هو ان يكون مقدمات البرهان مناسبة للنتايج ويعني كونها مناسبة ان يكون المقدمات اما داخلة في علم يكون النتايج منه او يكون المقدمات اما منه ... والنتايج طبيعية ... داخلة في علم يشارك العلم الذي منه النتيجة ... والثالث ... البرهان ... يكون ... مقدمات ... سلف

بنا من قبل لن المستدير اكثر احاطة فيكون امثال هذه دلائل لا براهين

حقيقية لانها غير مناسبة فانه استعمل مقدمة كبرى هندسية توهم

بها انه مطلوب طبيعي ولم يوضح علة مناسبة والاقدم عندنا هي

الاشياء التي نصيبها اولا والاقدم عند المطبع هي الاشياء التي اذا رفعت

ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عندنا ايضا هي الاقدم

عندنا ايضا هي الاقدم عندنا والاعرف عند الطبيعة هي الاشياء التي

تقصد الطبيعة قصدها في الوجود فاذا رتبت الكليات العقلية

بازاء الجزئيات المحسوسة كانت المحسوسات الجزئية اقدم عندنا

واعرف عندنا معا وذلك لان اول شيء نصيبه نحن ونعرفه هو

المحسوسات وخيالات ماخوذة منها ثم منها نصير الى اقتناص الكليات

العقلية واما اذا رتبت الكليات النوعية بازاء الكليات الجنسية

كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع وليست اعرف عند الطبيعة

وكانت الكليات الجنسية ايضا اقدم واعرف عند عقولنا والكليات

النوعية اشد تاخرا واقل معرفة بالقياس الينا وذلك لان طبيعة

الجنس اذا رفعت ارتفعت طبايع الانواع وان كانت طبيعة

الجنس من جهة ما هي كلية لا من جهة ما هي طبيعة فقط قائمة بالانواع

فطبايع الاجناس اقدم بهذا الوجه من طبايع الانواع لكن الاعرف

وبقي طبيعة للنوع الحاصلة في الاجسام على جهة واحدة فيها هو التفق والتكلب عنها التحريك فيه بالذات صدق

ان الاقدم عندنا هو الاقدم وجودا عندنا صدق

ان المقصود بالذات في الطبيعة الكلية والنظم المستقيم لوجوده صدق

ان فعلت الطبيعة قصد تلك الاشياء في الوجود دون غيرها فلا يكون الامور التي توجد في الوجود بالعرض اعرف عند الطبيعة صدق

عند الطبيعة هي طبايع الانواع لان الطبيعة انما يقصد بطبيعة الجنس
في ان توجد بل طبيعة النوع فيلزمها طبيعة الجنس ... بسبيل المقصود
بالعرض او بالعرض وذلك لان النوع هو المعنى الكامل المحصل
واما طبيعة الجنس ... فلا يمكن ان يوضع له في الوجود تحصيل
والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية وايضا لو كان المقصود طبيعة
الجنس بذاتها لما تكثرت انواع الجنس في الطبيعة ووقع الاقتصار على
نوع واحد ... لن يظن ظان ان طبيعة اللون هي اعرف عند الطبيعة
من البياض والسواد وغيرهما بل الطبيعة الكلية الممسكة لنظام العالم
تقصد الطبايع النوعية والطبايع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام
العالم تقصد الطبايع الشخصية والجنس داخل في القصد بالضرورة
او بالعرض فقد بان ان طبايع الانواع اعرف من طبايع الاجناس
في الطبيعة وان كان الجنس اقدم بالطبع من النوع لكن طبايع الاجناس
اقدم عندنا من طبايع الانواع اعني بالقياس الى عقولنا وادراك
عقولنا الادراك المحض لها فان العقل اول شيء انما ... المعنى
العام الكلي وثانيا يتوصل الى ما هو مفصل فلهذا اما ... كلهم
مشتركين في معرفة الاشياء بنوع اعم واما نوعيا ... الاشياء فانما
يعرفها الاكثر من بحثنا اكثر ونحن في مبدا استفادتنا المدركات يلوح

لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق واشد تاخرا في الطبيعة على الاطلاق
وهي الجزئيات المحسوسة فنقتنص منها الكليات وبعد ذلك اذا اردنا
ان نحقق الكليات تحقيقا كليا ليس شيئا مختزا حسيا يكون اول
ما نبتدي منه ما هو من جانب الاعرف عندنا والاقدم عند الطبع
معا ونسلك منه منحطا على التدريج الى الخواص والجزئيات الى النوعيات
فنبحث اول شيء اعم بحث ثم نفصل وننزل بالتدريج فاذا كنا
نتعرف اول شيء طبايع الكليات الجنسية ثم النوعية فانا نكون قد ابتدانا
مما هو اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة وانتهينا
الى ما ليس اقدم بالطبع من الجملة التي حددنا بها الاقدم بالطبع لكنه
اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة حتمنا التعلم
فانا لا ننزل الى الاشخاص وانما نختم التعلم عند الاشياء التي هي اعرف
عند الطبيعة فاما اذا ابتدانا اولا واخذنا في البسايط وصرنا على طريق
التركيب الى المركبات فيكون قد ابتدانا بما هو اقدم في الطبع لكنه
وان كان ذلك مما خصصنا به نظرنا اعرف عندنا فليس هو دايما
اعرف عندنا فانه ليس كل بسيط اعرف عندنا من المركب فان كان
هذا البسيط النافع لنا في معرفة هذا المركب المخصص اعرف عندنا
فيكون قد سلكنا لسبيل لا بد منها لان البسايط اسباب فلنبحث

هل البسايط اعرف عند الطبيعة او المركبات فاما ا[illegible] يط التي هي
اجزاء عن المركبات فنسبتها ان يكون هي لاجل المركبا[illegible] فان المادة
لاجل الصورة والجزء لاجل الكل فيجب ان يكون المركبات اعرف عند
الطبيعة لانها هي الغاية لتلك البسايط وهذا هو الاصح ولا يجب ان يكون
الاجزاء واحدا منها اعرف من الاخر من حيث انها اجزاء بل هي سواء
في المعرفة عند الطبيعة الا ان يعتبر لبعضها خصوصية زائدة على انه
جزء واما ال[illegible]سايط التي هي علل كالفواعل والغايات فليست اجزاء
المعلولات فنسبتها ان يكون هي اعرف واقدم معا عند الطبيعة عن
المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان منها برهانيا لكن عما هو
اقدم عند الطبع واعرف عند الطبع معا الى ما هو اشد تاخرا فان ابتدانا
عن المركبات وسلكنا الى البسايط او ابتدانا من الجزئيات
وسلكنا الى الكليات بالاستقراء فانا نكون مستدلين غير مبرهنين
ويكون قد اتفق ان كان الاعرف عندنا هو الاعرف عند الطبيعة
فيجب ان يتحقق هذه الاصول على هذا الماخذ فا[illegible]ل قايل ما قد
قاله بعضهم من ان المعنى الجنسي اعرف عند الطبيعة لا[illegible] لان لم يعرف
بحسب شيء فهو في نفسه وبقياس الحق اعرف فيقال له ينبغي لقولك
انه بقياس الحق اعرف لان الشيء انما هو معروف لعارفه وعارفه

بين من ذلك ان الاعراف
في قولهم اعرف عند الطبيعة
بمعنى الغاية والمقصود
بالذات صح

اما نحن

امانحن بالعرب او كل ما هو ذو عقل واما الطبيعة في فصدها النظام
الكل على سبيل الاستعارة فيكون الاعرف عندها ما تقصده لنظام
الكل فان اعتبرنا المعرفة الحقيقية فالطبيعة الجنسية لا يكون معروفة
بذاتها الا بالقوة واما بالفعل فانما تعرف اذا عرفت بالعقل
وانما يكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي يريد ان يصير
معروفة بالفعل ولا ينكر احد ان الطبيعة الجنسية اعرف عند العقول
فان الطرق البرهانية تاخذ مما هو اعرف عند العقل الى ما هو
اعرف عند الطبيعة على ما يصرح به المعلم الاول في ابتداء تعليمه
للطبيعيات ونحن ننقله هناك ونشرح الامر فيه

فصل

في مبداء البرهان ومبدأ البرهان يق على وجهين فيق مبدأ
البرهان بحسب العلم مطلقا ويق مبدا البرهان بحسب علم ما ومبدا
البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الاطلاق
اي ليس من شانها ان يتعلق بيان نسبة محمولها الى موضوعها
كانت ايجابا او سلبا بحد اوسط فيكون مقدمة اخرى اقدم منها
وقبلها و[illegible] اء البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط
في نفسه [illegible] لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون له في مرتبة
في ذلك العلم بعض تلك ا[illegible] يسلم كما ستعرف الحال فيه وكلا القسمين

وسط بل اما ان يكون وسط في علم قبله او معه او يكون
وسط في ذلك العلم صح

من مبدأ البرهان يتفقان في ان كل واحد منهما احد طرفي النقيض بعينه لا يمكن ان يكون الاخر برهانيا ويخالفان المقدمة الجدلية بان الجدلية وان كانت احد طرفي النقيض فليس بعينه على ما علمت والمقدمة التي هي مبدا برهان ولا وسطها البتة ولا يكتسب من جهة غير الفعل فانها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجبة قبولها واما كل شيء بعدها مما يلقى في افتتاح العلوم تلقينا سواء كان حدا او مقدمة ففي الظاهر انهم يسمونه وضعا والحد يخالف المقدمة التي تكلف المتعلم تسليمها وليست بينة بنفسها بل يخالف كل مقدمة وان كان الحد قد يورد على هيئة مقدمة مثلا كما للقائل ان يقول ان الوحدة ما لا ينقسم بالكم ووجه المخالفة ان الغرض ليس ان يصدق على الوحدة محمول اما يراد ان يتصور معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة لا انها هل هي كذا او ليست كذا ثم لا سبيل الى تلقين ذلك الا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يوضع له كل اسم انما يقع المنازعة في الحدود ان وقعت لا في معنى التصديق بل في خطا ان وقع في التصور واما المقدمة فانما يورد ليقع بها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الموضوعة يختص دون الحد باسم اخر وهو الاصل الموضوع والحد وضع وليس

اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل الموضوع
المصادرة وقوم يقسمون الاصل الموضوع الى المقبول بالمساهلة وليس
في نفس المتعلم المتقدم راي يخالفه ويخصونه مرة اخرى باسم الاصل
الموضوع والى متوقف فيه بحسب ظانه من العلم بيانه في وقته وفي
نفس المتعلم راي يخالفه ويخصونه باسم المصادرة وربما قالوا وضع كل
اصل موضوع فيه تصديق ما كان اوليا او غيرا وله كان في نفس المتعلم
ما يخالفه او لم يكن وربما سمي في التعليم الاول باسم الوضع كل راي يخالف
ظاهر الحق يق باللسان دون العقل مثل قول من قال ان الكل واحد
وانه لا حركة وربما قصر المتعلم عن تصور الاوليات في العقل اوليه
تصير الاوليات بالقياس اليه اوضاعا وذلك اما النقص في فطرته
اصلا او حادث مرض او سن او لتشوش من فطرته باراء مقبولة
او مشهورة يلزمها رد الاولى لئلا ينتج نقيضها وربما كان اللفظ غير
مفهوم فيحتاج ان يبدل او يكون المعنى غامضا لا يفهم فاذا فهم اذعن له
وغموضه قد يكون كثيرا الكلية وتجريده وبعده عن الخيال وفي مثل
هذا قد يستتري المخاطب الجزئيات فينتفع كثيرا لان الاستقرا
وان كان لا يثبت فقد يذكر وعلى الاحوال كلها فيجب ان يضع ان مبادي
العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في اول العقل او بالحس او

مرض
عم من السن د

بالتجربة او بقياس بديهي في العقل وبعد بهذا اصول موضوعة مشكوك
فيها ولكن لا يجا لفها راى المتعلم ومصادرات وليست الاصول الموضوعة
يستعمل في كل علم من العلوم ما يستعمل فيها الحدود الاوليا فقط
كالحساب واما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك والعلم الطبيعي ايضا
قد يستعمل فيه جميع ذلك ولكن مخلوطا غير مميز ولما كان البرهان
يوقع لنا تصديقا يقينا بمجهول وانما يوقع البرهان بسبب مبادي البرهان
فيجب ان يكون تصديقنا بها متقدما وليس يكفينا ان يكون مصدقين
بمبادى البرهان كلها او بعضها الى الذي لا يعنى بمصادرة فقط بل
ان يكون تصديقنا بها اكد واولى من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا
بمقابلاتها اشد من تكذيبنا بمقابل النتيجة وليس المقابل بالنقيض
فقط بل وبالضد وانما وجب ذلك لانه اذا كان شى علة للشى في
معنى يشترکان فيه فيجب ان يكون ذلك المعنى في العلة آكد واكثر اذ كان
من اجله يحصل في الاخر فانا اذا كنا نحب شيئين لكن حب احدهما
سبب لان نحب الاخر فالسبب اولى بان نحب اكثر كالوالد والمعلم
للولد وليس يجب ان يظن ان كل شيئين يقال انه احدهما اولى بامر من
الاخر فهو لنقص في الاخر او المخالطة من الضد للاخر كما يظن من ان الاولى
بالسوادية ما يشارك في نفس السواد وكان ازيد سوادية فيكون الاخر

ازيد بياضه حتى يكون الشيء انما يكون اولى بالصدق اذا كان الاخر اولى
بالاصدق [illegible] الطرفين في الكذب بل قد يقال ان كذا اولى بكذا من كذا
اذا كانا في طبيعته سواء لكن احدهما له الامر في نفسه اولا وللاخر بعد
وانما صدقت النفس بامرين كليهما لكن صدقت باحد الامرين
قبل وبالاخر بعد كانت النفس تصدق باحدهما ملتفتة اليه نفسه
وبالاخر غير ملتفتة اليه نفسه بل ملتفتة الى الاول فكان التصديق
بالاول اشد لهذا المعنى وان شئت شككت في هذا الفصل فقد عملنا كثيرا جدوى
فيه واعلم انه لما سمع ما قيل في التعليم الاول حيث [illegible] جميع التي يأخذ
وهي مقبولة من حيث انها لم يثبتها ان كان اخذها كما هو مظنون
[illegible] علم فانما يضعها وضعا وهي اصل موضوع اعني الموضوع لا على الاطلاق
لكنها عند ذلك المتعلم فقط فاما ان اخذه من حيث ليس له فيه بعينه
علم ولا ظن واخذ من حيث ظنه على ضده فانما يصادر عليه مصادرة ضده ظن
وكان هذا هو الفرق المذكور في التعليم الاول بين المصادرة وبين
الاصل الموضوع وذلك ان المصادرة هي ما كان مقابلا لظن المتعلم وهذا
هو الذي يأخذه الانسان وهو مبرهن ويستعمله من حيث لم يتبين ظنوا
ان الاصل الموضوع هو الذي يتبين بادنى تامل وان المصادرة ما لا
يتبين بادنى تامل كان الاصل الموضوع هو الذي يحفظ المتعلم حقيقته

اذا فكر او لی فکر وان المصادرة هو ما لا سبیل له الی ذلک ولیس الامر کذلک

فان الذی یتبین بادنی تامل اما ان یکون التامل هو الاستکشاف

مفهوم اللفظ علی سبیل التنبیه وهو ان یکون الشیء حقه ان یعلم

ثم یذهب عنه المتعلم ولا یتنبه له النوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ

واما ان یکون التامل هو الاستکشاف لحال القول فی صدقه لا فی

فهمه فاما الاستکشاف للتصور فلیس انما یعرض فی القسم الذی

هو الاصل الموضوع بل وقد یقع ایضا فی الاوایل الحقیقیه فانها

ربما ذهب عنها واغفلت حتی انکرت فیحتاج الی ان ینبه

المتعلم فاما التامل للتصدیق فالتصدیق بالمجهول لا یتضح الا بالحد الاوسط

فیکون هذا الاستکشاف هو اتیان الحد الاوسط فی موضع یسهل

علی المتعلم ادراکه فیشبه ان یکون المطالب والمسائل القلیلة الاوساط

اصولا موضوعة فان کان کذلک صار کثیر من الاوساط اصولا

موضوعة فان کان کذلک صار کثیر من المسایل السهلة التی فی الهندسة

التی یفطن بها المتعلم بادنی تامل من جملة الاصول الموضوعة

وهذا فی ان الاصول الموضوعة هی المقدمات التی ... فی انفسها

من حقها ان تبین فی صناعة اخری اذا کان المتعلم قد قبلها

وظنها بحسن ظنه بالمعلم وتقنه بان ما یراه من ذلک صدق

فقط

والمصادرة

والمصادرة ... لكن المتعلم لا يظن ما يراه المعلم في مقابلته
او لم يظن مساو المذكور بالجملة فيه ان يكون عند المتعلم ظن بمقابلته
بل الاشبه ان يكون المصادرة هي ما تكلف المتعلم تسليمه وان لم يظنه
كان من المبادي او كان من المسائل في ذلك العلم بعينه المسائل التي
يتبين بعده وفيه فسح بتسليمها في درجة متقدمة فيكون المبدا على الاطلاق
الواحد الذي ليس تبينا بنفسه اصلا موضوعا باعتبار ومصادرة
باعتبار وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبادي للصناعة بل في
مبداء لبعض مسايل الصناعة اذا كان يتبين في الصناعة فيتفق
لذلك المبدا مصادرة وبالحري ان يكون ما وضع في كتاب اقليدس
وهو التقاء خطين في جهة انا قص عن قائمتين مصادرة الا عن رايته او كان
الاوسط لا يكون هناك الا من جهة صناعة الهندسة والعجب ممن ظن
ان الاصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة ان الخطوط الخارجة
من المركز الى المحيط متساوية فان هذا قد يشكل قليلا ولا يشكل
ان المتساوية لواحد متساوية ثم يكون هذا الاشكال مما يقع بيانه
بادنى تامل ... بوجه يعرف به المتعلم ذلك فيقبله ولعمري
ان هذا الغافل لو قال ان تفهم هذه القضية على سبيل التصور قد ينقع
فيه بالفرجار لكان له معنى واما على سبيل التصديق فكيف يمكن

ذلک فانه اذا سمع المتعلم ان الدائرة یعنی بها شکل خطوط مرکزه کذا
وسلم وجوده لم یمکن ان یضع دائرة وخطوط مرکزه کذا فیکون
وضع دائرة لیس من دائرة فهذا لا یمکن ان یشک فیه بعد فرض وضع
الدایرة ویکون بهذا بین اللزوم من فرض الدائرة بل الذی یجب
ان یشکل علیه هو انه هل هذا المسمی دایرة له وجود ام لیس له وجود
فان بلغ الی ان اشکل علیه حال هذه الخطوط بعد ان سمع حد الدائرة
وفرض لها وجودا فالعز جاز کیف یصح الامر الفعلی فی المهندس
ولو کان هناک فرجار عقلی لعجز ذلک فیه فضلا عن الحسی فکیف
یمکن ان یدل بفرجار حسی عقلی او حسی الا علی ان خطوطا محدودة
هی متساویة وکیف یلزم من ذلک ان کل خط مما لا نهایة له فی القوة
کذلک لزوما ضروریا فان شک المتعلم فی وجود الدایرة شک فی
ذلک مع کل فرجار یفرضه ولئن سلم وجود الدایرة لم یمکنه وقد حصل
ان یشک فی ذلک ثم ان کان متعلم ابله یشکل حاله فی ذلک بعد ان فهم ماهیة
الدائرة وانتفع بالفرجار علی سبیل التنبیه عن الغفلة فسبیل متعلمین
بلهاء اکثر من ذلک سیغفلون عن تفهیم ان المقادیر المساویة لمقدار
واحد متساویة حتی یوخذ لهم مسطرة وخطوط فیتبین لهم ذلک
علی سبیل التنبیه وبالجملة فان سبیل التنبیه لا یتمیز به العلم المتعارف

فان الفرجار الحسی لا یدل الا بالمقدمة الکلیة المسکوت فیها فیکون کانه احال الشی فی بیانه نفسه صح

فاعل لم یمکن قوله وقد حصل بالعلم ماهیة الدائرة صح

غير المتعارف بل الحق هو انه انما صارت هذه المقدمة اصلا موضوعا

لان وجود الداير غير بين بنفسه فيحتاج الى بيان فوق البيان

الواقع بالفرجار فان سامح المتعلم صار اصلا موضوعا بل يجب ان يعلم

با سمع من المعلم الاول على ما اعتبر عنده فكل ما يوخذ ويكلف قبولها

من غير بيان وهو محتاج الى بيان ويقع للمتعلم ظن بتصديقه فهو

اصل موضوع بالقياس الى ذلك المتعلم الذي ظن لا بالقياس الى غيره

فاما ان اخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم او يظن خلاف ذلك فهو

مصادرة والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم اما بان لا [illegible] لا يظن

او بالتضاد بان يظن غيره وذلك حين يأخذ هذا الذي يحتاج الى بيان

احتجاجا من غير بيان ومما غلطهم في امر الاصل الموضوع ما سمع انه

جعله احد قسمي بالاوسط له وحسبوا ان معناه بالاوسط له في نفسه

وهو الاصل الموضوع

وليس كذلك بل معناه بالاوسط له في ذلك العلم سواء كان له وسط في علم

اخر او لم يكن ولا في شيء من العلوم له وسط واعلم ان المقدمات

البرهانية التي على مطالب كلية ضرورية انما هي في مواد واجبة ضرورية

والمغالطات البرهانية في امثالها هي في مواد ممتنعة ضرورية ويعني

بالمغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس برهانا فان من المغا

لطات جدلية غير برهانية والفرق بينهما ان مقدمة المغالطة

ومن العلم المتعارف [illegible] للعلوم المتعارفة والاصول الموضوعة [illegible] انه احد قسميه صح

[illegible] البرهانية التي على مطالب [illegible] ضرورية [illegible] في امثالها [illegible] المغالطة البرهانية [illegible] صح

وجه [illegible]

عن الواجبة الى الواجب بمعنى الضروري [illegible] المواد [illegible] جهة القضايا [illegible] من وجه [illegible] لكان [illegible] صح

البرهانية لشبيه بالاولية ويكون من امور ضرورية الا ان يكون المط
امرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات واما القياس على مقدمات منها
فانما يكون ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضروريات فلذلك
كلية كما ذكرت في الكل كبرى وصغرى وينتج منها نتايج كما ذكرت في الكل اذا اخذت
كبرى ويكون المقدمة منها مصادرة للمقدمة البرهانية والنتيجة منها
مصادرة للنتيجة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة واما المقدمة
المغالطية الجدلية فانها تشبه بالمشهورة ولا يكون مشهورة عند التعقب
ولا يجب في الاكثر ان يكون ضرورية وربما كانت شنعة وربما كانت
مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل يكون مغالطة لانها
وان كانت صادقة فهي خلاف المشهور فان كثيرا من المشهورات
كاذب وكثيرا من الشنع حق ونسبة المشهورة والشنع الى القياسات
الجدلية نسبة الحق والباطل الى القياسات البرهانية فالغلط في
البرهان هو بما ليس بحق وفي الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة
البرهانية تقع لسهو من القياس وقد تقع لقصد الامتحان وقد يقع
شرا ورداءة نفس فصل من الفن الخامس من الجملة الاولى
من المنطق وهي عشرة فصول الاول في معرفة مبادي البرهان
وكليتها وضروريتها الثاني في المحمولات الذاتية التي يشترط في البرهان

وهو في البرهان يشتمل على عشرة فصول

الثالث

الثالث في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى الاولى وتتميم القول
في الذاتي الرابع لنوع من الانواع الخامس في تحقيق ضرورية
مقدمات البراهين ومناسبتها السادس في موضوعات العلوم
ومباديها ومسائلها واقتران مباديها ومسائلها في حدودها
المحمولة السابع في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل الثامن
في نقل البرهان من علم الى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات
وكذلك تناول الحد التاسع في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية و
الجدلية لمطالبها وكيف يكون اختلاف المعاملين في اعطاء اللم
والان العاشر كان تذنيب لهذه الفصول فصل في معروفية
مبادي البرهان وكليتها وضروريتها انه لما علم ان مبدا البرهان يجب
ان يكون اوضح واعرف من البرهان وهو الحق واقترن به ظن ان كل شيء
يتبين بالبرهان وهو بظاهر اجتمع منهما رايان احدهما راي يبطل البرهان
والثاني راي من يرى ان مبادي البرهان تتبين دورا فاما الراي
الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا لما كان المقصود بالبرهان يتبين المطلوب به
بمقدمات يحتاج الى ان تكون اوضح منه فيجب ان يكون بيانها قبل المط
بالبرهان انما يقع بمقدمات يحتاج ان تكون اوضح منها فيجب ان يكون
متعلقا بـ(...) قاصد البرهان عليها فيحتاج ان يتقدمها ايضا

مقدمات أوضح منها وقد بانت قبل بيانها وكل هلم جرا وذلك يودي

الى ان يكون الشئ الواحد متوقفا في اقامة البرهان عليه على ان يتقدمه

اقامة براهين بلا نهاية وهذا محال او يكون الشئ يتسلم من غير بيان

وما بني على غير البين فهو غير بين فلذلك ما ليس بين فلا يكون

مبدا للبيان فاذن لا سبيل الى اقامة برهان على شئ واما الراي الثاني

فان اصحابه لما الزمهم هذا الماخذ من الاحتجاج اضطروا الى ان

يقولوا ان للبراهين مبادي اول وكانوا وضعوا ان كل شئ يتبين

ببرهان ... في ان قالوا ان هذه المبادي يكون البرهان منها

عليها بعضها على بعض فبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ وذلك بهذا على

سبيل الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان موجود ووضعهم

ان على كل شئ برهانا معا وتخلصوا عن ذهاب المبادي والمقدمات الى غير

النهاية وكلا وكلا الرايين بطل والمقدمة المودية الى الرايين وهي ان كل

علم انما يقع بالبرهان وانه اما ان لا يكون علم او يكون برهان باطلة

بل الحق ان يق اما ان يكون كل شئ مجهولا وان يكون شئ معلوما والمعلوم

اما معلوم بذاته او معلوم ببرهان وليس كل شئ مجهولا فانه لو كان

كل شئ مجهولا لم يكن قولنا كل شئ مجهول معلوم ولا كل شئ معلوم ببرهان

فانه لو كان كل شئ معلوما ببرهان لكان كل برهان يعلم ببرهان

وبهذا

وهذا مع ان من الاشياء ما يعلم بذاته ولو تمموا القياس على هذا النسق لم

يلزمهم ما الزمهم وكيف يكون على كل شئ برهان وقد علمت ان

البراهين يكون بمتوسطات بين حدين ولا يمكن ان يكون

بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين

الاولين ايضا لانه لا بد في كل ترتيب عددي كان متناهيا

او غير متناه من تلو واحد لاخر فاذا كان مثلا بين ح و ب

متوسطات بلا نهاية لزم محالان احدهما ان يكون بين كل اثنين

من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين فانه

لا نهاية له فيكون بعض غير محصور الجانبين مرتبا مثل الكل الحاصر

وهذا الثاني ان هذه المتوسطات ولئن كانت تذهب الى غير النهاية

للكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جاران ومعلوم انه ليس بينه

وبين جاره واسطة فيكون اذن بعض المقدمات التي في الوسط لا

وسط له وهو من مبادي البرهان لا محالة ووضع ان كل علم

بوسط فيكون بعض ما هو مبدا البرهان غير معلوم وهذا فبين

اذن انه ليس كل علم برهان وان بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا واسطة

فيكون عند النهاية في التحليل فيكون هو وما يجري مجراه المبدا

الذي ينتهي اليه مقدمات البراهين ولا يكون ايضا ما ظنه من ان مقدمات

فيكون حد والحد للكل مثل ذلك الكل يعني صدق

البراهين اما ان يكون بلا نهاية او يتوقف في كل برهان عند اصل موضوع
بلا بيان حتما بل الحق ان ذلك ينتهي الى بين بنفسه بلا واسطة ولما ان الذين
ظنوا انهم تخلصوا عن الشبهة بان يجعلوا البراهين متناهية الى
اوايل يتبين بعضها ببعض فقد نسخ طريقهم في التعليم الاول فقيل
ان البيان بالدور ليس ببيان البتة وبين ذلك بحجج ثلث
احديها ان بيان الدور يوجب ان يكون شيان كل واحد
منهما اكثر تقدما واعرف من الاخر وكل واحد منهما اشد تاخرا و
اخفى من الاخر لا من وجهين مثل ان يكون احدهما بالقياس الينا
والاخر بالقياس الى الطبيعة حتى يكون ما هو اعرف فهو اعرف
عندنا واخفى عند الطبيعة او يكون ما هو اشد تاخرا وهو اشد
تاخرا عندنا واعرف عند الطبيعة فان هذا كله ممكن ولكن الاعرف
فيما يتعلق بالبيان الدوري في الشيين جميعا من جهة واحدة
بالقياس الينا وحده او بالقياس الينا والى الطبيعة معا لانه
لابد من ان يكون ما يوخذ مقدمة في قياس ما اعرف عند نا
من النتيجة ثم قد يكون مع انه اعرف اقدم بالطبع وقد لا يكون
كذلك بل يكون ما هو اعرف عندنا متاخرا عند الطبيعة كجزئيات
الاستقراء الشخصية واذا كان كذلك حصل الشي الواحد بعينه اعرف

عندنا

عندنا من شيء وافعل معروف منه بعينه وبذا مستحيل جدا الحجة الثانية
ان المبرهن بالدور يكون بالحقيقة مصادرا على المطلوب الاول وذلك لانه
اذا كان يبين مقدمة ثم كانت تلك المقدمة تبين بنفسها بالمقدمة
الاولى او تبين بمقدمة او بمقدمات تبين بالمقدمة الاولى سواء
كانت تلك المقدمات وتلك الاوساط واحدة او كثيرة اي كثرة
كانت فانه انما يبين الشيء بما يتوقف بيانه على بيان الشيء
فيكون انما يبين الشيء ببيان الشيء نفسه وهذا محال لان القول
بان الشيء موجود لا يفترق فيه الحال بين ان يوضع وسطا بلا بيان
لميته وبين ان يقال ان الشيء موجود لان الشيء موجود فقط ولا يزاد
فان كان لا يقبل الشيء موجود فلا يقبل ايضا ان الشيء موجود لان
الشيء موجود وان كان لا يقبل ان الشيء موجود لان الشيء موجود
فلا يقبل البيان بالدور والحجة الثالثة انه قد تبين في انولوطيقا
الاولى ان البيان بالدور كيف يكون وفي اي شكل يكون فانه لابد
من ان يقع في حدود واقلها ثلثة وان يكون بعضها منعكسا على بعض
مساويا له واتفاق مثل هذه في البراهين قليل وكيف يمكن ان
تتفق ان يكون المبادى الاولى للبراهين كلها على هذه الشرايط حتى
يبرهن بعضها ببعض بالدور وعدد مبادى البراهين كثيرة جدا

والاصل
لانه جواز حصول
الشيء من نفسه مستلزم لجواز
حصوله منه مرات غير متناهية بين تعين
لان الحاصل في كل مرتبة كان اولا مع جواز الكلام
لا يحصل عن نفسه وذلك يبطل السلسلة وهذا ماراي العليم
ولا يدل على ما قلنا فقد ذكر ما لا يسع ان ثانية كلام الشيخ
صريحا على ما حملنا كلامه عليه مع انه
يكون في الواقع صدق

انولوطيقا الاولى هو كتاب القياس
والثانية هو كتاب البرهان

لا يتفق في جميعها ان يكون حدودها منعكسة فان لم يتفق هذا بقي
بعضها لا يبين بالدور ونعم ما قيل ان هؤلاء يعالجون الداء بما دوي
منه فانهم لما ارادوا ان يتخلصوا من لزوم ان لا برهان او لا بد من
ذهاب مبادي البرهان الى غير النهاية فجعلوا مبادي البرهان
محتاجة في ان يعلم الى ما لا يعلم الا بها قال ابرهم الى ان جعلوا مبادي
البرهان لا يعلم البتة ولا يعلم بها شيء على ان بيان الدور لا يخلص من
الذهاب الى غير النهاية وان الدور نفسه ذهاب الى غير النهاية
ولكن في موضوعات متناهية العدد فلا هم تخلصوا من الشناعة المبطلة
للعلم ولا تخلصوا عن الذهاب الى غير النهاية ولما كانت مقدمات
البرهان تفيد العلم الذي لا يتغير ولا يمكن ان يكون معلوم ذلك العلم
بحال اخرى غير ما علم به فيجب ان يكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكنة
التغير عما هي عليه وهذا المعنى احد المعاني الذي يسمى ضروريا فلنعد
الوجوه التي عليها يقال الضروري وكان تأدينا الى ذلك في بعض ما سلف
فنقول ان الضروري اما ان يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهذا
هو الشيء الذي لا يمكن ان نفرض معدوما في وقت من الاوقات
واما ان يقال بحسب العدم المطلق وهو الشيء الذي لا يمكن البتة ان
يفرض موجودا في وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب وجود ...

لو امكن ان يصير شيء علة لنفسه فما دام يعني ذلك الشيء
وجد فانه يتفرع على نفسه التي هي علة تامة لنفسها فلا يجوز ان يوجد ولا يوجد
عند نفس الدور يوجب نفي الذهاب الى غير نهاية
وان كان الذهاب الى غير نهاية اعم منه
فلا يحتاج الى التصريح بتقرير ذلك الاستلزام
على ما مر في السعي
منه دام ظله

وبيان استلزامه ايانا انا نقول اذا توقف ا على ب
وب على ا كان ا مثلا موقوفا على نفسه وهذا وان
كان محالا لكنه ثابت على تقدير الدور ولكن نقول ان
الموقوف عليه غير الموقوف فنفس ا غير ا فهناك شيئان
او نفسه وقد توقف الاول على الثاني وانا نقول انه
صادق وبهذا ان نفس الست الا ا وح يتوقف نفسها على نفس
ا على ب وب على نفس ا فيتوقف نفس
نفس ا على نفس نفس ا فيتغاير ان لما مر ثم نقول ان
الست الا ا فيلزم انه يتوقف على ب وب
على نفس نفس ا وهكذا نسوق الكلام حتى يترتب
نقد بين غير متناهية في كل واحد من جانب
الدور وفيه بحث لان قولنا الموقوف عليه
يغاير الموقوف وان كان صادقا في نفس
الامر لكنه لا يصدق على تقدير الدور وايضا ان سلم
صدقه على تقدير الدور ولكن انه لا يستلزم
قولنا نفس ا مغاير لا فلا يجامع صدقه صدق
قولنا نفس ا ليس الا
حاشية شرح مطالع

ما او علام

او ما عدم حمل ما وهو سلبه وهذا على الحاد خمس فنون لما كان السلب

والايجاب دايما لم يزل ولا يزال كقولنا الباري جل ثناءه واحد في الباري جل

ثناؤه ليس بجسم او يكون السلب والايجاب ليس دايما على الاطلاق

بل دايما ما دام الموضوع موجودا اما كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة

اي ما دام كل انسان وكل موصوف بانه انسان وهو الموضوع موجود

الذات فانه يوصف بانه حيوان لا دايما فان كل انسان نفسه فلا يبقى

اتصافه بانه حيوان دايما او يكون لا ما دام الموضوع موجودا بل ما دام

ذاته موصوفا بالمعنى الذي جعل موضوعا معه مثاله كل ابيض هو بالضرورة

ذو لون مفرق للبصر لا دايما لم يزل ولا يزال ولا ما دام ذات الموصوف

بانه ابيض موجودا فان بعض الذوات الموصوفة بانها ابيض قد تزول

هذه الصفة عنها مع وجودها و يزول ابيض ما يلزم بهذه الصفة وهو ذو لون

مفرق للبصر بل دامت الذات موضوعه بانها ابيض فانها يكون لا محالة

موصوفة بانها ذات لون مفرق للبصر او يكون الضرورة فيه

بشرط ما دام المحمول موجودا وهذا يصح في كل وجود وفي كل نحو من

الضرورة مما سبق ذكره ومما يجيء بعد فان كل موجود ضروري

الوجود او غير ضروري الوجود فانه ما دام موجودا فلا يمكن ان لا يكون

موجودا بشرط ما دام موجودا ولكن انما نقسم هذا القسم فيما لا يكون

للمحمول بالضرورة اذا وقع هذا الشرط البتة كقولنا كل انسان فانه قاعد با
لضرورة مادام قاعدا ولا نقول قاعد بالضرورة ونسكت فمادة
هذه الجهة من الضروريات ممكنة لكل من الموضوع وفي كل وقت
وبهذا يفارق الاقسام الاخر او يكون الضرورة متعلقة بشرط
وقت كاين لا لمحمل لا بشرط وضع او حمل مثل قولك ان القمر منكسف
بالضرورة وقتا ما ونقص التجربنيتين ورقه بالضرورة ويورق
في الربيع بالضرورة وقوم حسبوا ان هذا القسم هو الذي قبله لان
القمر منكسف بالضرورة مادام منكسفا وليس كذلك بل هذا قسم على حدة
وان كان يصح شرط ذلك القسم كما يصح في سائر الاقسام السالفة وذلك
لان هذا القسم له وقت ضروري لا يمكن ان لا يكون فيه والقسم الذي
قبله ليس له وقت ضروري بل ضروريته اشتراط وجوده نفسه واشتراط
وجود نفسه صالح في كل وقت وهذا القسم في وقته ضروري الوجود
لا لانه موجود وبشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو في ذلك
الوقت لا يمكن ان لا يكون وليس انكساف القمر وقت انكسافه كقعود
زيد وقت قعوده ولا يحتاج الى ان نطول الكلام في هذا فان المعنى
الذي قلناه واضح والقسم الرابع لا يدخل في انتاج النتائج البرهانية
الضرورية بذاتها بل ان كان من مواد ممكنة اكثرية يصلح ان ينتج نتايج

الممكنة

امكانية اكثرية واما سائر الاتحاد فيستعمل في البرهان ان كانت محمولا تها
ذاتية وسنفصل الذاتي بعد ولكن كل نحو يفيد بنتيجة مثل القسم واما
صلحت لان يدخل في البرهان لانها يصلح ان يفيد اليقين وانما صلحت
لان تفيد اليقين لان كل واحد منها فهو من الجهة التي صار بها ضروريا
ممتنع التغير فانه يلزم من السبب ممتنع التغير وكنا اذا قلنا في كتاب
القياس ان كل ح ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ح
كيف وصف به دايما او بالضرورة او وصف به وقتا ما
او بالوجود الغير الضروري فهو موصوف في كل وقت ودائما
بانه ب وان لم يوصف بانه ح واما في هذا الكتاب فاذا قلنا
كل ح ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ح بالضرورة
فانه موصوف بانه ب لا دايما بل معنى اعم من هذا وهو ان كل
ما يوصف بانه ح فانه ما دام موصوفا بانه ح فانه موصوف
بانه ب وان لم يكن ما دام موجود الذات لان المحمولات الضرورية
ههنا اجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة ولزوم هذه بالضرورة
على هذه الجهة فانه ليس اذا وصف شيء ما بنوع ما يجب ان يوصف
بجنسه او فصله او حده اولا زم له دايما بل ما دام موصوفا بذلك
النوع فاذا زال فات حده وبطل وكثير من فصوله يزول

ان كانت في مواد مستعملة في البرهان

كما اذا قيل
كل انسان
حيوان